

حاشية الحفني على شرح أبي الليث السمرقندي  
على الرسالة الوصفية العضدية ، تأليف

الحفني ، محمد بن سالم ... ١١٨١ هـ . بخط

أحمد بن محمد البراوي سنة ١٢١٢ هـ .

٥٨ ق ٢١ ص ٢٣×١٦ سم

٥٤٦١

نسخة حسنة ، خطها نسخ محتان .

الاعلام ٧ : ٤ الازهرية ٤٦:٤

١ - الصرف والوضع ، اللغة العربية

أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ

النسخ

1730











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي كمل بشرف الوضع شأن الاعلام وجعل صلاتهم  
بادراك استرار افصح الكلام والصلاة والسلام على الموصول  
به اجمل المعارف والمقطوع بانه اكل مصدر للفضاء واللفظ  
وعلى له الابرار وصحبه الاخيار **اما بعد** فيقول العبد  
الفقر محمد الحفناوي الشافعي لما تعلف القلب بشرح العفة  
للعلاء مدي القاسم السمرقندي بذلت في كشف نقاب مخدراته  
جهدي حيث الفيت افهام طلا به بالا بآء عن التمتع  
بحاسنه محصوره لكون معانيه في زوايا المباني عن بعض  
الاذهان مقصوره فخط لي ان اجمع عليه ما تلقته من  
نفائس التقريرات واقتطفته من مرآت المؤلفات  
سالكاً في سبيل الايضاح ليسيس الحاجة في حل المشكلات  
الي الايضاح وعلى الله الكريم اتوكل وبأحبابه في نجاح  
المقصد اتوسل **قول** الذي خص اي لاجل تخصيصه لان  
الموصول وصلته بمعنى المشتق وترتيب الحكم على المشتق  
قوله بعلية اي جعل يؤذن بعلية مأمنه الاشتقاق فيكون في كلامه اشاره  
الى انه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فيتاب على  
هذا الحمد ثواب الواجب واثر التعبير بالموصول وصلته لان  
المشتق لم يرد اذن شرعي باطلا فاقص الى اتياف الباري  
بمبدأه بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملازم لمرير اطلاقه  
**قول** خص الانسان معنى اختصاصه بما ذكرنا فرد به

رَبِّ يَسْتَأْذِنُ  
مُجَاهِدٌ

اي يكون  
تقدير  
واحد والعلم  
تعدد الاشياء

اي وهو  
المراد

اي الذي  
الذي هو  
فاعل وهو

اي بما خص به

من

قوله على  
قوله على  
قوله على

قوله على  
قوله على  
قوله على

من بين العقلاء ويطلق ايضا على عدم عموم المعنى لشئينين  
فاكثر فله معنيان والفارق دخول الباء في حيز الاول على  
المخصوص وفي حيز الثاني على المخصوص به والمراد بالانسان  
آدم على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام وعليه فيه  
من محسنات البديع التلميح الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء  
كلها والمراد به افراد الحيوان الناطق مجازاً من اطلاق  
اسم الطي على جريته وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة  
الكلام اذ والجن لا وضاع الحكم المشخص بل انما يعرفان وضعها  
قاله العمادي ونلزم ذلك والعقد عليه **قول** بعرفة  
اي علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان  
اختلفا عملاً والباء داخله على المقصور وهو جازم كدخولها  
على المقصور عليه باتفاق العلامة تين السعد والسيد و  
الخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح فذهب  
السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب  
السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح  
الاول بعدم الفرق بين يعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه  
والقصر وما اخذ منه ونقل ملاييس الكردي عن العصام  
ان الباء التي هي صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل  
الا على المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها فيه على  
المقصود قال السيد ضمن معنى التميز وجعلت الباء  
صلة المضمن وقدر المضمن فيه صلة اخرى فيقال

تجعل ال للعهد

قوله او المراد به الخ اي  
وعلى هذا المراد يراد فيه  
المعرفة ولو بالقوة اه

والذي يظهر ان المراد  
بالانسان آدم وان المراد  
بتخصيصه بعرفة ذلك  
وتميزه بها بقوله  
اولاً فلا تنافي بينهما  
لغيره من الملائكة والجن  
واولاده ثانياً فان الملائكة  
قد علموا ذلك وعرفوه  
بانبياء آدم لهم بامر الله  
له به فلا يصح ما التزمه  
العمادي ان كان مراده  
عدم معرفتهم مصداقاً  
للاصطلاح ان اراد علم  
ذلك لا يشبهه في حيزه  
كان المراد بعرفة الكلام

قوله ضمن معنى الخ  
اشتمل كلامه هنا  
على التضمن بمعنى  
التجويز والبيان

قوله على  
قوله على  
قوله على

اي يكون  
تقدير  
واحد والعلم  
تعدد الاشياء

اي الذي  
الذي هو  
فاعل وهو

اي بما خص به

من

من







ايضا المجاز والنسبة وعلى الحقيقة فاما ان يدعى  
بغير الاشتقاق الكبير بمعنى الاشتقاق الصغير

حقيقته وان اضافة المصدر الى ما بعده بيانية اي المشتق  
داله من مصدر هو الفضل والحكمة ان سلبت مصدريتها  
والمراد بالمشتق من ذلك افعال الفضل اي الا فضل  
والاحكم من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله  
التي صدر ويصدر عنها كل فضل وحكمة اي المشتق اسم  
من اسم الله وعليه قول **هـ** وشق له من اسمه ليحمله  
فذا العرش محمود وهذا محمد لكن في هذا القيل نظر لعدم  
ورود اطلاق المصدر عليه تعالى وقيل المراد به قرين  
وبالمشتق المخرج اي المخرج من قرين الذين هم محل صد  
الفضل والحكم **قوله** والحكم جمع حكمة قال ابو البقاء  
وهي علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما  
هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت  
باحثة عن احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء  
والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال  
الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة من  
مثل الصلاة والصوم فهي الحكمة العملية انتهى ووجه  
النسبة كما نقله الكندي عن المتولي نصر الله ان المقصود اولا من  
الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر فنسبت اليه والمقصود  
ثانيا تعليل الادراكات بالمسائل الباحثة عن العمل فنسبت  
اليه **قوله** لمحاسن الافعال الاضافة اليه كالذي بعده  
من اضافة الصفة للموصوف اي الافعال الحسنة والشيء

اي هذا اللفظ

قوله وهي علم الخ  
هذا تعريف  
الفلسفة آه

المكرمة

اي ٢٢

المكرمة والشيء جمع شئمة وهي الخلق والعادة **قوله**  
الموصول في نسخة الموصول المعلق انتهى ملا الياس **قوله** الهدى  
اي الاسلام والاهتد **قوله** محمد يدل من المشتق او عطف  
بيان عليه او خبر مبتدأ محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم  
ليكون ذكره بعد اوقع في النفس لوجود التشويق اليه  
بذكر صفاته **قوله** المذكور اسمه قال ملا الياس اسمه في التوراة  
طاب طاب وفي الانجيل ما حي انتهى ولعل تخصيصها  
بالذكر لشدة انكار المتكلمين بهذين الكتابين بعثة النبي  
الكريم والافاسمه مذكور في غيرهما ايضا فقد روي ابن  
عساكر عن كعب الاحبار ان آدم رآه مكتوبا على ساق العرش  
وفي السموات وعلى كل قصر وعرفة في الجنة وعلى ورف  
شجرة طوى وسدر المنتهى واطراف المحب وبين عين  
الملائكة فاشار السارح الى انه كما ينبغي لهم الاذعان لبنينا  
لشهادة كتابهم ببعثته فتامل **قوله** مظهر بفتح الميم والهاء  
اي مكان ظهور الحق فهو مصدر ميمي بمعنى المكان **قوله**  
ومبطل بفتح الميم والطاء اي محل بطلان اي خفاء الا باطل  
فالمراد بالبطلان الخفاء بقربية مقابلة بظهوره والا فلا معنى  
لبطلان الباطل وفي جعل الال محل البطلان يجوز اذ محله  
حقيقة هو الباطل والال محل للزومية **قوله** المانع  
فيكون من جعل مبطل محل الابطال حقيقة قلت عدم صلاحية  
فان قرئ بمفعل مصدر الرباعي قد يروى في نسخة مظهري ومبطلي  
كل من مظهر ومبطل بضم الاول اي بدل ثلاثي وهو بطلان الرباعي بطلان

اي الكتابين التوراة  
والانجيل

اي لا يلهو الكتابين

اي يكون مظهر حاصله

قوله للزومية  
ما يشاع عن غيره  
اللازم ما يشاع  
غيره فالناشئ مظهر  
والمنشأ عنه لازم  
اي تقدير

وفتح الثالث كان مصدرا للرباعي على حد قوله تعالى بسم الله  
مجراها ومرسها وقوله ومزقناهم كل ممزق وقول الشاعر  
الحمد لله تمسانا ومصحننا في كونها مصدرا ميمي وان







المراد بالمراد

كان الرسايل توضح احوال الباعث واثبات الخاتم الذي هو في  
الاصل الشخص الميثي الختم مراد به هذا المروج تخيل لانه من لوازم  
المشبه به والمعنى مروج المجتهدين كما ان الخاتم اي الشخص الميثي  
للختم مروج الرسايل ولك تقريراستعارة نصيحة تبعية  
بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشتهر منه خاتم  
بمعنى مروج ويصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة في  
مدحه بانه لا يوجد بعد مجتهد مثله **قوله** المجتهدين جمع  
مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بذل المجهود في طلب المقصود  
واصطلاحا بذل المجهود في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة  
او من كلام العرب واردة المعنيين على المعنى الاول والخاتم طاهر  
ويكون فيه من مدح المصنف ما هو حقيق به بخلافه على الثاني  
الاعلى دعوى المبالغة كما تقدم **قوله** عضد الحق والدين اي  
مقويهما والمشهور على الالسن في لقبه عضد الدين قال  
السيوطي في ترجمته الامام العضد عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار  
القاضي عضد الدين الايجي همزة مكسورة وياء تحتية وجم  
العلامة الشافعي المشهور بالعضد الخب تلامذة عظاما  
اشتهروا في الافاق منهم الشيخ شمس الدين الكرماني والفتاوى  
والضياء القرني صنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف و  
الفوائد الغيائية في المعاني والبيان ورسالة في الوضع و  
له محنة مع صاحب كرماني فحبسه في القلعة فمات مسجوناً  
سنة ست وخمسين وسبعماية انتهى باختصار **قوله** اعلى الله

المراد بالمراد

درجته

درجته في الجنان اي اللهم اعل رتبته في اعلى عليين اي في ارفع  
اعلى مكان في الجنة لان عليين اسم لاعلى الجنة وقيل هو اسم مكان  
في السماء السابعة تجتمع فيه ارواح المؤمنين كما ذكره الشيخ يس  
في بعض حواشيه وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل اسم لدوا  
الخز الذي يدقن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وهو  
المراد بقوله ان كتاب الابرار في عليين وهو على هذه الاقوال  
الثلاثة ملحق بجمع المذكور السالم وقيل جمع علي اسم ملك  
وعليه فهو جمع حقيقة افاد ذلك شيخ مشايخنا السندوني  
في شرح الخلاصة **قوله** وكانت مشتملة الجملة حالية وقد  
مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشملة حال وناقصة ومشملة  
خبرها **قوله** دقيقة اي خفية **قوله** عميقة من العمق يعني العين  
وضمها مع سكون الميم وبضمها وهو البعد والمراد صغبة يشق  
ادراكها والوصول اليها **قوله** مع غاية الخ الغاية والنهاية مقاد  
بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء  
كثر المعنى او لا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى وبعضهم  
فرق بين الغاية والنهاية بان الغاية في الازمنة والنهاية في  
الامكنة وبين الاختصار والايجاز بان الاختصار الحذف من  
عرض الكلام كان يودي المعنى الذي يدل عليه بكلمة مركبة من خمسة  
حروف باقل منها كتادية معنى الطريق الواضح بمنهج بدل منهاج  
والايجاز الحذف من طول الكلام كتادية المعنى المدلول عليه  
باربع كلمات باقل منها كتادية ثبوت قيام اي زيد بقولك زيد

مكان فيهم

قوله وعلى هذه الاقوال  
الثلاثة الخ اي وعلى  
القول الثالث تكون  
في بمعنى مع وعليه  
فكأن رتبة البنية  
في رتبة الملائكة لما  
خصه الله من  
النور القلبي المقام  
الوصفي انوار

المراد بالمراد



قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه والمعنى ان  
 هذه الرسالة لما اشتملت عليه من الاوصاف السابقة لا ينبغي  
 ان تنفرد وتستغني عن شرح موصوف بما ذكر **قول** لا يفاد الخ  
 اي لا يترك لكنا صغيرة ولا لكنا كبيرة على حال من الاحوال  
 الا على حال ضبطها وبيانها وفيه من محسنات البديع الاقتباس  
 ولا يقدح فيه مخالفته لمعنى الآية وهو ولا يترك الكتاب مقصية  
 صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي لن اخطأت في  
 مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي  
 زرع مقتبسا من قوله تعالى ربنا اي اسكنت من ذريتي بواد  
 غير ذي زرع اذ معناه بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله الشكر  
 الى جناب لا خير فيه ولا نفع **قول** احصاها كان الظاهر احصاها  
 بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة والكبيرة وقد يقال موصوف  
 الصغيرة والكبيرة الجمع كما علمت لا المفرد وانظر هل قال المفسرون  
 بنظر ذلك في الآية **قول** في تبين المرام اي المطلوب واصله  
 مرقوم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفاء لحرها  
 بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن **قول** اقصاها كان  
 الظاهر اقصاها بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقق  
 المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام والمقاصد والمراد باقصاها  
 غايتها وللتبني الصغيرة والكبيرة او للرسالة وعليه فالمراد  
 باقصاها بعد ها واصعبها **قول** اردت جواب لما

قوله

**قوله** الخوض في تميم هذا المرام اي في الايمان به تاما وفيه استعارة  
 بالكناية وتخيل حيث شبه تميم المرام وتحقيق المقاصد بالبحر  
 المتسع الذي يشق على خائضه الوصول لساحله وطوى ذكر المشبه  
 به واثبت من لوازمه الخوض او شبهه الشروع في ذلك بالخوض في البحر  
 بجامع المشقة فان السارع فيه على الوجه المذكور يناله مشقة انتعاب  
 الفكر ومراجعة النقول ففيه استعارة مصرحة **قول** على وجه  
 اي طريق حال من تميم وتحقيق اي حالة كون ما ذكر كائنا على طريق  
 الخ اي لا يشوبه خفا **قول** يكشف عن وجوه خرايدها اي الرسالة  
 والخرايد جمع خريدة وهي في الاصل المرأة للحسنة المحتجبة وفيه  
 استعارة مصرحة حيث شبه مسائل الرسالة بالخرايد بجامع الحسن  
 والاحتجاب ثم استعار الخرايد للمسائل وكل من الوجوه واللائم ترشيح  
 فاذكره ابوابا من ان فيه استعارة بالكناية وتخيل لا مردود و  
 عبارة والخرايد جمع خريدة وهي امرأة المستورة شبه المسائل في  
 اختفائها وعدم ظهورها بالمرأة المخبأة على وجه الاستعارة  
 بالكنائية واثبت الوجوه تخيلا ورشحه بكشف اللثام انتهى **قول**  
 اللثام هو ما يوضع على الفم من النقاب **قول** مع جمود القرحة  
 اي عدم انبساط العقل في المدارك مستعار من جمود الماء بجماد  
 قلة الانتفاع لا بعد تكلف على طريق الاستعارة المصروفة والقرحة  
 في الاصل اول مستنبت من ماء البير اطلق على اول مستنبت من العلم  
 او مطلق مستنبت منه مجازا مرسل او استعارة لان كل سبب  
 للحياة الاول سبب حياة الاشباع والثاني سبب حياة الارواح

مظهر

قوله لان كل توجيه  
 للاستعارة  
 المصروفة

اي وهو تخيل  
 الجمود في كل  
 الاطلاق  
 العلاقة  
 والقييد



ثم اطلق على العقل الذي هو محل العلم مجازا واستعار فان قلت كيف يصح اطلاق القرينة ثانيا على العقل مجازا او استعارة مع انها اطلقت كذلك أولا على اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط اجيب بان صحة ذلك مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار او على ان اطلاقه على غير العقل حقيقة عرفية ولا يخفى مما تقدم ظهور الاستعارة المبهمة في القرينة بمعنى العقل حيث شبه بالمازج جامع السببية في النهاية اه من شيخنا الملوحي في شرح ديباجة المختصر والظاهر ان العلائق انما تعتبر بين ما نقل عنه وما نقل اليه لا بين المعنى الاصلي والنقول اليه كما قرئت شيخنا قاءا للعلاقة كون كل سببي لا هتدا تأمل **قوله** وكلال الطبيعة الكلال في الاصل الجراحة والمراد قوة الطبيعة

ثم اطلق على العقل الذي هو محل العلم مجازا واستعار فان قلت كيف يصح اطلاق القرينة ثانيا على العقل مجازا او استعارة مع انها اطلقت كذلك أولا على اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط اجيب بان صحة ذلك مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار او على ان اطلاقه على غير العقل حقيقة عرفية ولا يخفى مما تقدم ظهور الاستعارة المبهمة في القرينة بمعنى العقل حيث شبه بالمازج جامع السببية في النهاية اه من شيخنا الملوحي في شرح ديباجة المختصر والظاهر ان العلائق انما تعتبر بين ما نقل عنه وما نقل اليه لا بين المعنى الاصلي والنقول اليه كما قرئت شيخنا قاءا للعلاقة كون كل سببي لا هتدا تأمل **قوله** وكلال الطبيعة الكلال في الاصل الجراحة والمراد قوة الطبيعة

مصرحة حيث شبهه بالظل جامع ان كلالا يلجا اليه ما يض ولا شك انه يلجا اليه من حوادث الزمان المؤدية كما ان الظل يلجا اليه من حر الشمس واظافته الى الله تعالى لانه الناصر له واما ما ذكره الحفيد من انه انما وصف السلطان بذلك لان ظل الشيء ما يناسبه ويحكي عنه في الجملة وكان سلسلة المكنيا مرتبطة بوجود الحق كذلك نظام مملكته وبلده مرتبطة بالسلطان فلا يخفى ما فيه من سوء الادب كما قاله شيخنا الملوحي **قوله** اشتاقت تيجان السلطنة السلطنة كون الشيء سلطانا

قوله وبورث اي يقال سلطنة

قوله اي المقاهرة

قوله اي المقاهرة

قوله اي المقاهرة

قوله اي المقاهرة

مصرحة

قوله اي المقاهرة



ان

قف على طريق الحق  
من الحسنات الدنيوية  
المعنوية

قال في حكاية  
بها سدا  
الويل ليس  
مخصوصا  
بالذهب بل  
كما تطلق عليه  
تطلق على  
النقد ايضا  
والنقد شغل  
الدراهم و  
استند في  
ذلك الى  
نقل من  
اللغة الاله

لا بمعنى الخوف كما في قوله تعالى لا يرجون حسابا وقوله واجز  
اليوم الآخر والمراد بهذا المامول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول **قوله**  
فأبدت أظفها على مؤلفه مع استمالة على فوأبد إشارة إلى أنها القرب  
تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالامر الواحد **قوله** <sup>الشارة</sup> إليه <sup>على البر</sup>  
ذكر الضمير باعتبار لفظ آل والألف مؤنثة معني لأن المراد بها <sup>الشارة</sup>

[illegible]



















۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

من اسناد الدال  
للمدلول

9

حجة على الحال والراجح في التزامها  
 صفة لها وقيل علم وقيل لا علم  
 تكون من قيل وضع الشخص وقيل  
 بالان المقدمة فالاحتمالات الاربعة  
 وتكمل ما او فكله فيكون صفة



قولہ

فان قلت ان ما ذكره من قوله  
بالضبط الذي قد مر  
هو فقط  
فقلت هذا هو الامل  
الفاعل او على  
او عليه باسم  
ما ذكره وهذا عند  
الكل فيكون مطلقا  
انما تقتضيه

قوله من حيث الاعانة  
اي لا من حيث التبرك  
كالجملة اه

استظهر شيخنا  
ان الثاني وهو في  
متعلق بقوله البصية  
معنى التبصير اه

عليه وسلم  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الموافق بالصلاة  
بذكر التضرع  
وهو المقام  
مضاف الى قوله التضرع  
الظهير القلبي  
وهو المناسب  
ويعين في القلب  
ويعتبر البصيرة  
متعلق بقوله البصيرة  
بمعنى التنبص



اللازم اي ماخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد واما  
اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر  
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها  
لا الى ما له نوع تعلق كالكتاب لان المقدم في الحقيقة الطائفة  
لا الكتاب انتهى اي وكان يقال مقدمة النقيض ان كان المراد انما  
تقدم نفسها او مقدمة الغرض ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى  
اخذها من ذلك يكون بكسر التال لا غير وعلى اخذها من المتعدي  
يصح كسر الدال وفحوا على معنى انها مقدمة من غيرها على غير او حقيقة  
لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الخيد لكن ذكر ابن الحق ان الفتح  
قليل ولعله لا يها مه عدم استحقاتها التقدم بالذات فامل **واعلم**  
ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان  
تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة  
او المجاز الى اسم اقل شي ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب  
ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية الى اسم اول كل شي ويتعين  
المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب  
او العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة انتهى حفيد السعد وبذلك  
تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما  
صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفا وصارت اسميته  
فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية **قوله** بمعنى تقدم  
وقد جاء التفعيل بمعنى التفضل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا  
اي لا تتقدموا وقوله بفاحشة مبينة اي منبئة والمراد بتقدم

اي كنه اللفظ

اللازم

اللازم الذي هو مطاوع قدم والا فقد يكون متعديا كما في زيد  
تقدمه عمرو **قوله** عبارة اي معبرها بما اي معان وذكر الضمير  
في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كغيره  
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل  
المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت اما المقصود  
لا ارتباطها بها وانقطاعها فيه والنسبة بين المقدمتين التباين كما هو  
ظاهر **قوله** والمناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي  
لتقدمها اي المعاني المدولة بما وقوله في التوكيد لئلا يحسن التذكر  
والتعقل او بالكسر بمعنى التغيير اي بدلها وهذا توجيه للمناسبة  
بين المعنيين على اخذها من اللازم **قوله** او لتقدمها الطالب الخ  
توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكمورة الدال اما على  
اخذها منه مفتوحة فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره  
لعله نظر لما تقدم من قوله واهامه عدم استحقاتها التقدم بالذات  
**قوله** بالذات او بالواسطة متعلقان بتقدم وتقدمها بالذات ان  
كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ **قوله** كان  
الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين  
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس الا المعاني  
كما علمت تأمل **قوله** والمراد الخ اشارة الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي  
والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوهم المحسن ان المقدمة هنا مقدمة  
علم فاورد عليه ان المقسيم ليس علما واما هو مقدمة علم لان من مبادي  
علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة

اللازم الذي هو مطاوع قدم والا فقد يكون متعديا كما في زيد  
تقدمه عمرو **قوله** عبارة اي معبرها بما اي معان وذكر الضمير  
في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كغيره  
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل  
المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت اما المقصود  
لا ارتباطها بها وانقطاعها فيه والنسبة بين المقدمتين التباين كما هو  
ظاهر **قوله** والمناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي  
لتقدمها اي المعاني المدولة بما وقوله في التوكيد لئلا يحسن التذكر  
والتعقل او بالكسر بمعنى التغيير اي بدلها وهذا توجيه للمناسبة  
بين المعنيين على اخذها من اللازم **قوله** او لتقدمها الطالب الخ  
توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكمورة الدال اما على  
اخذها منه مفتوحة فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره  
لعله نظر لما تقدم من قوله واهامه عدم استحقاتها التقدم بالذات  
**قوله** بالذات او بالواسطة متعلقان بتقدم وتقدمها بالذات ان  
كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ **قوله** كان  
الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين  
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس الا المعاني  
كما علمت تأمل **قوله** والمراد الخ اشارة الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي  
والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوهم المحسن ان المقدمة هنا مقدمة  
علم فاورد عليه ان المقسيم ليس علما واما هو مقدمة علم لان من مبادي  
علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة

اي مفهوم المقدمة اصطلاحية

اي علم العربية

والعلم الذي يريد الراجح

المعنى الاصطلاحي

المعنى اللغوي

المعنى الاصطلاحي

المعنى اللغوي

المعنى الاصطلاحي

المعنى اللغوي

المعنى الاصطلاحي

المعنى اللغوي

المعنى الاصطلاحي



اللازم اي مأخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد واما  
اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر  
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها  
لا الى ماله نوع تعلق كالكتاب لان المقدم في الحقيقة الطائفة  
لا الكتاب انتهى اي وكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد انها  
تقدم نفسها او مقدمة الغرض ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى  
اخذها من ذلك يكون بكسر الدال لا غير وعلى اخذها من المتعدي  
يصح كسر الدال وفحها على معنى انها مقدمة من غيرها على غير او حقيقة  
لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الغيد لكن ذكرنا الحق ان الفتح  
قليل ولعله لا يهامه عدم استحقاتها التقدم بالذات فامل واعلم  
ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان  
تجعل اسما للطائفة المقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة  
او المجاز الى اسم قول شي ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب  
ومقدمة العلم وانما ان تنقل من الوصفية الى اسم اول كل شي ويتعين  
المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب  
او العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة انتهى حفيد السعد وبذلك  
تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما  
صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفا وصارت اسميته  
فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية **قوله** بمعنى تقدم  
وقد جاء التفعيل بمعنى التفضل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا  
اي لا تقدموا وقوله بفاحشة مبينة اي متبينة والمراد بتقدم

اي كنهه اللفظ

اللازم

في العلم الذي هو مطاوع قدم والا فقد يكون متعديا كما في زيد  
تقدمه عمر **قوله** عبارة اي معبرها عما اي معان وذكر الضمير  
في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها السمع كغيره  
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم ولست مرادة هنا بل  
المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قد استأخرت المقصود  
لا ارتباط له بها وانما هي في النسبة بين المقدمتين التباين كما هو  
ظاهر **قوله** والمناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي  
لتقدمها اي المعاني المدولة لما وقوله في الذكر فبعض الدال بمعنى التذكير  
والتعقل او بالكسر بمعنى التغيير بدلها وهذا توجيه للمناسبة  
بين المعنيين على اخذها من اللازم **قوله** او لتقدمها الطالب الخ  
توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكسورة الدال اما على  
اخذها منه مفتوحة فوجه المناسبة تقديم الطالب لها وتكريره  
لعله نظر لما تقدم من قوله واهامه عدم استحقاتها التقدم بالذات  
**قوله** بالذات او بالواسطة متعلقان بتقدم وتقدمها بالذات ان  
كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ **قوله** كان  
الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين  
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس الا المعاني  
كما علمت تأمل **قوله** والمراد الخ اشارة الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي  
والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص ونوهم المحسن ان المقدمة هنا مقدمة  
علم فاورد عليه ان التقسيم ليس علما واما هو مقدمة علم لان من مبادي  
علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة

اي مفهوم المقدمة اصطلاحية

اي علم العربية من مبادي

في العلم الذي هو مطاوع قدم والا فقد يكون متعديا كما في زيد

تقدمه عمر

عبارة اي معبرها عما اي معان وذكر الضمير

في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها السمع كغيره

وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم ولست مرادة هنا بل

المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قد استأخرت المقصود

لا ارتباط له بها وانما هي في النسبة بين المقدمتين التباين كما هو

ظاهر

المناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

لتقدمها اي المعاني المدولة لما وقوله في الذكر فبعض الدال بمعنى التذكير



الجملة صفة لثابت  
موضوع  
موضوع

فيه لكون وضع اسم الاشارة عام في الموضوع له خاص يستعان به على  
معاني جملة من الالفاظ هي ما يسمي علم العربية لكون هذا المفرد المذكور  
وقد يجاب بان المقصود وان كان مقدمة علم لتوقف الشروع عليه  
هو علم في نفسه ايضا كما قالوا بنظيرة في المنطق على انك قد علمت مما تقدم  
ان المقدمة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم فتأمل **قوله** المعاني المخصوصة  
او العبارات المعنية وضم المعاني بالمخصوصة والعبارات  
بالمعينة تفهيم والمناصب ما ذكره او لا من جعل المشار اليه هذه العبارات  
الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة هنا التي هي جزء ذلك المشار اليه تلك  
العبارات فقط ولعله اشار بهذا التردد الى ان المشار اليه هذه لا يتعين  
حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا فيكون  
ما ذكره او لا مبيها على الوجهان لا على التعيين او اشار بالترديد الى  
ما ذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفاصلة المعاني ويكون الحمل  
اسنادا مجازيا **قوله** من قبل لم يظهر لا قيامه معنى ولذا حذف  
من المقابل **قوله** اطلاق الكلي اي اشمه على بعض جزئياته اي ان اراد  
بها هنا المعاني المخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق في بعضها المعاني  
**قوله** او من اطلاق اسم المدلول اي ان اراد بها العبارات المعنية  
لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة فالمراد  
بالبعض العبارات المعنية وبما مطلق العبارات الدالة على مطلق  
المعاني المذكورة والضمير في دل لما وفي عليه المدلول وكتب بعض  
الافاضل ما نصه قوله على بعض جزئياته اي على تقدير ان يراد  
بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا المعاني او العبارات

قوله هي مبادي جملة  
اسمية خبر ان واسما  
معرفه اي لان معرفة  
المفهوميات التي هي مبادي  
العلم وتكون هذا  
العلم فنظير لقوله لكون  
وضع الخ

سما اي وكذا ان بها هنا  
العبارات كما يوخذ من  
من كلام بعض الاقوال  
قوله اسم المدلول  
المراد بالمدلول  
المعاني واسمه  
المقدمة انتهى  
تقرير

ناوب فاعل يراد

وقوله

وقوله من اطلاق اسم المدلول اي على تقدير ان يراد بمطلق المعاني  
وبخصوصها العبارات ولم يتعرض الشارع لاحتمال ان يراد بمطلق  
العبارات وبخصوصها المعاني وبالقياص على عكسه يكون من اطلاق  
اسم الدال على بعض مدلوله فالصور المحتملة اربعة حاصلة من ضمن  
احتمالي مطلق المقدمة في احتمالي مخصوصها **قوله** فهو سهو خبر ما  
وقرئته بالفاء لمساومة الموصول لاسم الشرط في العموم وفي الحكم عليه السهو  
تجوز اذ الواقع المذكور ناسي عن السهول لا نفسه فتأمل **قوله** من قلم  
الكاتب نسب السهول للقلم الذي لا شعوره بالغة في بطلان ما وقع  
في بعض النسخ اي انه لظهور بطلانه لا ينبغي ان يقع من عاقل  
ولو على سبيل السهول بل لا ينبغي ان يصدر من غير العاقل الاعلى  
سبيل السهو فقوله المحشي نسب السهول الى طغيان القلم فيه  
نوع تساهل هذا وحكمه على ما وقع بالسهو ممنوع بمنع دليله و  
هو قوله اذ التنبيه الخ وحاصل **قوله** النع ان كون التنبيه من  
المقدمة لا يمنع عدل جزءا مستقلا تابعا لها ادعت منها من حيث  
انها ممة لكونه مذكورا فيها بالقوة وعدل جزءا مستقلا من حيث  
الالفاظ المخصوصة كالحاتمة بالنسبة للتقسيم فقد صرح الشارع  
فيما سياتي بانها معلومة من التقسيم فان قلت كان عليه حينئذ  
ان يعيد معرفة كالحاتمة اجيب بان متبوعه وهو المقدمة  
لما كان غير معتبر قصدا بخلاف متبوع الحاتمة الخطت رتبته عنها  
فاعيد نكرة على خلاف اصل استعمال المعاد فترك هذا الاصل  
فيه للاسعار بهذه النكته وهي الخطاط رتبته كما افاده المحشي

من الحلق  
السبب  
السبب

الجملة صفة لثابت  
موضوع  
موضوع

قوله من حيث  
متعلق بمحذوف  
خبر عنه اي كان  
من حيث وكذا  
يقال في قوله بعد  
من حيث اه



**قوله** مبتدأ لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف أي أقرأ  
مثلاً ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وإن جازعربية **قوله**  
هذا الذي فتشع فيه أي من الأحكام وما يتعلق بها أن أريد  
بالمقدمة المعاني أو الالفاظ الدالة عليها أي الأحكام أن أريد بها  
الالفاظ والعبارات انتهى محشي ويصح أن يراد بهذا الذي نشر فيه  
بما لا يظن أي عليه تكون المقدمة مقدمة الأحكام وما يتعلق بها مع إرادة العبارات من المقدمة والعلى  
عليها فالجواز اسناد مجازي من اسناد المدلول للبدل والعكس و  
أنها قصر المحشي البيان على ما ذكره ليكون المحر حقيقياً والمراد ما  
يتعلق بالأحكام البيان للوضع العام الخاص بقوله وذلك بأن  
يعقل الخ والتشيل بقوله وذلك مثل اسم الإشارة تدبر **قوله** فغيره  
مناسب الخ أي لأن المقدمة ترجمة وما بعد التراجع أحكام مقصود  
في نفسها فلا يناسب جعلها خبراً عن شيء تابعة له أو لأن  
ما بعدها قد يطول فيسألم اغتظار تمام الفائدة وأما ما ذكره  
المحشي في توجيه عدم المناسبة فغير ظاهر ومحصلة أن المدعي  
حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعاني وهذا وإن كان  
صحيحاً في نفسه لا يستقيم ههنا لأنه يلزم عليه أن لا تكون المقدمة  
مستعانة بها ولا التقسيم مستعانة عليه واللازم باطل فكذا اللزوم  
وحينئذ فالأولى أن يقول الشارع فخطأ بذلك فغير مناسب  
ووجه عدم ظهور ما ذكره أنا لا نسلم أن العظام المحيطة جعل هذه  
العبارات خبراً يريد بها خصوص العبارات بل يريد بها من حيث  
دلائها على المعاني ولا يقدر في صحة كون المعاني مستفادة  
عليه الأستاذ اه

بأنه لو كان يريد بها من حيث  
دلائها على المعاني اه

بطريق

بطريق التبعية لأن المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ  
والمعنى تبعية فتشريع المحشي عليه ليس في محله وعلى تسليم ما  
ذكره إنما لم يقل خطأ لأن المكان التصحيح بتقدير مضاف أي  
معاني الالفاظ على أنه على ما زعم كان الظاهر أن يقول فالواجب  
بدل قوله فالأولى تأمل **قوله** باعتبار خصوص الخ أي لا  
باعتبار أفراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وقسمتها **قوله**  
وتعقل أي وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أي عموماً  
وخصوصاً **قوله** بدأ في المقدمة الخ أو رد عليه أن التقسيم  
المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واجيب  
بأن المقدمة عند الشارع اسم للتقسيم والتبعية بالتقسيم  
بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل **قوله**  
بذلك الاعتبار أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص  
الموضوع له وعمومه وفيه أنه لم يذكر في ابتداء المقدمة الأقسام  
كما سيأتي للشارح معقد راعية ترك الأقسام الأخيرة فكيف  
ينسب للمصنف ههنا أنه بدأ في المقدمة بالأقسام الأربعة ويجاب  
بأن المراد بجمع تقسيم الالفاظ الخ تأمل **قوله** اعلم أن الالفاظ الخ  
كان عليه أن يبين معنى الوضع لغة واصطلاحاً أيضاً قال العظام  
الوضع لغة جعل الشيء في حين واصطلاحاً مشترك بين معينين  
أحدهما تعين الشيء بأزاء المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع  
لمعناه المجازي وثانيهما تعين الشيء بأزاء معناه للدلالة  
عليه بنفسه وعلى هذا لا وضع للمجاز فإن تعيينه للدلالة  
الشيء المراد بالشيء في المعين الالفاظ كما هو معلوم من مراجعة عبارة

بأنه لو كان يريد بها من حيث  
دلائها على المعاني اه

بطريق

قوله اسم للتقسيم  
لفظ أي لبيان  
أقسام الالفاظ  
فهو غير التقسيم الذي  
في المتن أي الذي  
استعملت عليه لبيان  
قسمته اه  
وهذا الوضع الخاص لموضوع  
العلم بالوضع هو  
قوله في نزول المعنى  
لها الوضعية العامة  
باعتبار تعقل خصوص  
بعض أفرادها وقوله  
معنى راعية أي بعدم  
تحقق الرابع أي عدم  
وجوده خارجاً وان  
افتضاء التقسيم العقلي  
عدم تعلقات العرض  
بعدمها هو المقصود  
الاصح من ذلك الرسالة



في اللفظ لا في المعنى  
فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة  
فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة

عليه بقريته كما افاده العلامة التقاراني وعلى ما ذهب  
اليه الجاهلي من عدم اختصاص اللفظ بتعريف بانه تعين  
الشيء بازاء المعنى بحيث يفهم منه اذا اطلق او احسن من ان يقال  
الاخير ليشمل المخطوط وخوها تأمل **قوله** بمعنى الرمي لاضافة  
بيانته والمزاد مطلق الرمي كيدل عليه قوله فيما بعد لكن خص  
قال البعض بلطف الحق هو الرمي من اللفظ لا الرمي مطلقا كما  
قد يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لانه مجاز صريح به في  
الاساس انتهى كلامه اقول يفهم مما ذكر في الصحاح خلافه  
حيث قال فيه قوله بل هي اسمع من لافظة يقال هي العنز ولا  
يقال هي الرمي ويقال العنز لانه يلفظ بالعنز والجواهر التي ولا  
تخفى ان هذه الاحتمالات تفيد ان اللفظ عند هم مطلق الرمي  
لا الرمي من اللفظ انتهى محشى وقية ان قوله لكن خص لا يدل  
على مدعاه لانه خص بشئ مخصوص صدر من اللفظ وهو القوة  
المعتمدة على المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الاول بكونه من اللفظ  
مع عيونه لسهولة الصوت الدور ورمي النواة منه وتوذلك  
وان قوله لا يخفى ان غير ظاهر لان صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة  
من المجاز فيحمل ان قوله ويقال هي الرمي الى اي مجاز واما  
صاحب الاساس فقد وضعه لان يميز بين الحقيقة والمجاز بالتمييز  
وقوله وهي العنز اي لانها عند حملها تلفظ جرتها كثر او خا  
الحلب وقوله ويقال البع ويقال ايضا هي الدبك وعليها ما  
تكون التاء للمبالغة **قوله** فهو بمعنى المفعول هذا لا يتسبب

قوله يعرف بانه  
تعين الشيء الى  
ومثله قوله السيد  
البحراني جعل  
شيء بازاء شيء  
آخر بحيث اذا  
فهم الشيء الاول  
فهم الشيء الثاني  
انتهى اه

قوله هي الدبك  
اي لانه يلفظ ما  
عند النزول على الارض  
ويكرر منه

قوله يعرف بانه  
تعين الشيء الى  
ومثله قوله السيد  
البحراني جعل  
شيء بازاء شيء  
آخر بحيث اذا  
فهم الشيء الاول  
فهم الشيء الثاني  
انتهى اه

فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة  
فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة

على كون اللفظ بمعنى الرمي ولا يصح ان يراد فهو الرمي لانه الذي نقل عنه من ان  
في اصل اللغة لم ينقل عن معناه المصدرى اتفاقا فكان على  
الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الاتيين وياك ان الرمي ثم نقل الى مطلق  
تفتن ما وقع للمحلي في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح اللفظ من الصوت المعنى  
وابقاه على ظاهرها واستظهر على ذلك بنقل عبارات عن الرمي على المخرج وظاهر  
وغيره لا تاتي ما ذكرناه عند التامل الصادق **قوله** فيتناول اللفظ الذي بعد هذه ان النقل  
تفرع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمي فالضمر فيه عائد على البناء الثاني للغموي  
على اللفظ في اصل اللغة وقوله ما اي رميا او الرمي الذي في قوله اي رميا اي بناء  
لم يكن صوتا محرقا وكان الظاهر حذف قوله وحرفا او نقلا وقوله او الرمي اي  
لان الصوت اعم وذكر الخاص بعد يحتاج للنكته وقوله ومثلهما على انها موصوف  
حرف اي سب حرف اذ الحرف ليس بنفس الرمي **قوله** مهملا في حال اي من ما على انها موصوف  
او خبر لكان المحذوفه مع اسمها **قوله** صادرا من الفهم كان  
الاولى حذفه لانه مكرر مع ما قبله اذ الشق الاول هو الثاني قوله اذ الشق الاول  
من التردد الاول والثاني هو الاول منه تامل **قوله** لكن صادرا من الفهم وقوله  
استدرك على ما يتوهم من استمرار معنى اللفظ في اصل اللغة **قوله** هو الثاني من التردد  
خص اي بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول او قبله قولان قوله باللفظ صوتا محرقا  
توفي الجاهلي وفي بعض النسخ تانيا والظاهر حذفه لاقتضائه وقوله والثاني منه هو  
قوله وان انه خص اولي عرف اللغة بشئ آخر وان صرح بجعله ظرفا اي الثاني من التعميم  
محدوف في زمن ثاب **قوله** بما هو الخ هذا مع قوله الا في وهذا المعنى وهو قوله اولي وقوله  
دل عليه اعم يقتضي انه فيقول ايضا الى اسم المفعول لانه ثابت الاول وهو قوله ما لم يكن  
فانه ما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمي وحينئذ  
حذفه اي هذا اللفظ هو المفعول به

قوله انه مفعول  
الاصطلاح الغوي  
انتم على خوي  
الغوي قائلون  
بوجهه

فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة  
فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة

فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة  
فان كان اللفظ هو الذي  
يكون له اللفظ في اللغة



قالوا وقع من اللغويين النقل والتخصيص وهو مذهب شيخ  
المحققين حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل  
بمعنى المفعول كما يقال الدينار ضرب الاميراي مضروبه  
ان اريد انه استعمل حقيقة وان المفعول من خصوص الحروف  
كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى ان اللفظ في اصل  
اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفهم والمعنيان  
مصدر رمان فاذا كان اللفظ في اللغة لم ينقل عنده الى  
المفعول بل هو باق على معناه المصدرى وكلام الشارع  
لا يمتشي عليه فانه يقضي بالتباين لا الاعمية التي ادعاها  
الشارح لان الفعل غير المفعول **قول** صاد من القم اي  
بالفعل من ثم الانسان او غيره لا مطلقا بان يكون المراد من  
شأنه لانه اصطلاح محوي كما سيأتي **قول** فلا يقال ان متفرع على  
جلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهر واما على اصلها فلا يام  
ارادة عرفها الذي هو بعض متعلقات معنى اللفظ في اصلها تامل  
اي لا يجوز ان يقال في لفظة من الفاظ القرآن او غيره من  
الكتب المنزلة والا حاد يث القدسية التي خلقها الله  
لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه  
لا بهامها الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المنع من  
الكله لله لكن لما ورد الاذن الشرعي باطلا فربما جاز لنا ذلك  
اذ محل امتناع اللفظ الموهم ما لم يرد قال المحشي والحق ان علم  
**قول** لفظة الله لعدم الاذن الشرعي اذا سمى الله تعالى بقبية والافعال  
لا بهامها الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المنع من  
الكله لله لكن لما ورد الاذن الشرعي باطلا فربما جاز لنا ذلك  
اذ محل امتناع اللفظ الموهم ما لم يرد قال المحشي والحق ان علم  
**قول** لفظة الله لعدم الاذن الشرعي اذا سمى الله تعالى بقبية والافعال

الكلمة لا باعتبار اشتغالها على اللفظ فيطلق اللفظ كذلك ولم  
يطلق اصلا انتهى قال العلامة الخلو في قوله اذا سمى الخ هذا  
الدليل اخص من المدعي فكان الانسب ان يقول اذ لا ينسب  
اليه الا ما اذن الشارع فيه والافعال هنا ليس من قبيل الاسماء **قول**  
وفي اصطلاح النحاة عطف على قوله في الاصل لا على قوله في عرف  
اللغة والاقال بما من شأنه بادخال الباء على ما قائل فيه  
انه لو اتي بالباء لصح وليس بظاهرا لان لكن خص في مسلط  
عليه فيقتضي انه كان عامما كذلك عند النحاة ثم خص و  
ليس كذلك فلا يصح عطفه اصلا **قول** من الحروف قال  
المحشي الاولى ان يقول من الحرف بلفظ المفرد انتهى وفيه نظر  
اذ قوله من الحروف لا يلائم قوله او الكثر وان لا يلائم قوله واحدا  
فان صحته جعل ال في الحرف للجنس قلنا لفظ الحروف كذلك هذا  
وكان الاولى للشارح ان يقول من حرف واحد واكثر لان التعبير  
بالجمع لا يلائم قوله واحدا فان اراد ان ال في الحروف جنسية  
فتبطل معنى الجمعية بقية قوله واحدا كان او اكثر قيل  
عليه ان الايمان بلفظ الجمع وارادة ابطاله مع الغيبة عنه  
بالتعديل المذكور تعسف تامل **قول** او تجري الخ عطف على من  
شأنه كما قال الكوردي وابو البقالي ليس من شأنه ان مصدر  
من الفهم لكن تجري عليه احكام ما يصدر من الفهم وعطفه على  
بصدر خلاف الاولى اذ يصير المعنى او من شأنه ان تجري الخ فيقول  
عدم جريان الاحكام بالفعل وليس كذلك **قول** فيندرج

المتن على الكلمة

اللفظ في اللغة المصدر ثم استعمل بمعنى المفعول كما يقال الدينار ضرب الاميراي مضروبه ان اريد انه استعمل حقيقة وان المفعول من خصوص الحروف كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى ان اللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفهم والمعنيان مصدر رمان فاذا كان اللفظ في اللغة لم ينقل عنده الى المفعول بل هو باق على معناه المصدرى وكلام الشارع لا يمتشي عليه فانه يقضي بالتباين لا الاعمية التي ادعاها الشارح لان الفعل غير المفعول قول صاد من القم اي بالفعل من ثم الانسان او غيره لا مطلقا بان يكون المراد من شأنه لانه اصطلاح محوي كما سيأتي قول فلا يقال ان متفرع على جلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهر واما على اصلها فلا يام ارادة عرفها الذي هو بعض متعلقات معنى اللفظ في اصلها تامل اي لا يجوز ان يقال في لفظة من الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة والا حاد يث القدسية التي خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لا بهامها الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المنع من الكل لله لكن لما ورد الاذن الشرعي باطلا فربما جاز لنا ذلك اذ محل امتناع اللفظ الموهم ما لم يرد قال المحشي والحق ان علم قول لفظة الله لعدم الاذن الشرعي اذا سمى الله تعالى بقبية والافعال







البحث في المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذي هو التقسيم في اللفظ الموضوع وهو موضوع المقصود يجب ان يعلم خارجا بالبداهة او الكسب

البحث في المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذي هو التقسيم في اللفظ الموضوع وهو موضوع المقصود يجب ان يعلم خارجا بالبداهة او الكسب ثم يبحث عنه فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فاللفظ الموضوع هو الذي يكون البحث ضاع عما يترب عليه العلم باللفظ الموضوع وهو يتعلق الوضع على وجه مخصوص وليس داخل بحسب اللفظ وناقض العصام في جعل البحث في المقدمة عن الوضع بان المقصود المذكور صريحا من اقسام انقسام اللفظ واما اللفظ الموضوع فمضارع من اقسام اقسام تقسيمين فلزم على ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين

اي قال في اللفظ الذي في كلام المصنف ليست للمصنف على هذا

بقوله بالنسبة متعلق بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين

بقوله بالنسبة متعلق بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين

بقوله بالنسبة متعلق بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين

بقوله بالنسبة متعلق بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين

الحال فكانه يستحضر بالمضارع تلك الصورة ليسأهدها السامعون لغزاتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر على او بدونها ثم وضع اللفظ له امر غريب بديع وهذا نظير قوله فتنير بها باعد قوله الله الذي ارسل الرياح فقد عثر بالمضارع استحضر للصوت ثانيا السحاب المسخر بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة ولا تقلا بالمقاومة لكون تلك الصورة مجسمة بديعة دالة على كمال القدرة الباهرة **قوله** اولتاخر الوضع اي على تقدير كون المضا

لاستقبال اي فيكتفي في كونه مستقبلا بناخر الوضع عن ذات اللفظ قال في بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قولك مثلا جاء الذي يضرب بين وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على الحدث وهو في غاية البعد تام **قوله** اذا تمهد التمهيد مطاوع التمهيد قال يوسف الاصم التمهيد هو في اصل اللغة وضع الطفل في المهد ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات بعيدا لان في كل **قوله** هذا اي كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع نصا واحتمالا

**قوله** من حيث تشخص الى اخره اي لا من حيث افرادة وتركيبه ولا من تشخصه من تشخصه من حيث اسميته وقسمها **قوله** وعومومه هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بها يجوز واما وصفه بالكلية والجزئية فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني فيكون موضوعا للقد ر المشترك بينهما وقيل مشترك لفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخصص المعنى بافعل التفصيل لانه اعم من اللفظ انتهى كرمي **قوله** على ما يقتضيه اي بناء على انقسام او الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي واما على ما يقتضيه اي الموضوع الخارج فقلانته فقط كما سيأتي **قوله** ابتداء متعلق يقتضيه نصا كان او احتمالا اي محتملا اي سواء كانت دلالة على معناه لانه نصية بحيث لا يحتمل غير او دلالة ظاهرية بحيث يحتمل غير ويحتمل ان يكون نصا راجعا الى كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع بناء على ان اللفظ للخارج وقوله

قوله التمهيد الواقعي واللفظ في الواقع في كلام المصنف للبعد الجازي وان المخرج في الخارج اللفظ الموضوع هذا ان جعلنا قوله في المقولة التي بعد ها نصا واحتمالا

غير او دلالة ظاهرية بحيث يحتمل غير ويحتمل ان يكون نصا راجعا الى كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع بناء على ان اللفظ للخارج وقوله

قوله في اللفظ الذي في كلام المصنف ليست للمصنف على هذا بقوله بالنسبة متعلق بغيره ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وانه لو كان كما زعم لغز البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل في وضعه بوضع يحل مع عدم الضرورة اليه غير معقول عليه وما ذكره المصنف في التبيين



واحتز به عما يقتضيه التقسيم العقلي ثانيا اذ بالنظر اليه ينزل الارقام لان  
 الاول ينقسم الى علم مختص وعلم جنس مشتق والثاني الى حرف وصي واسم مشتق  
 وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل وسياتي بسط ذلك  
 في التقسيم **قوله** اربعة اقسام قال ابو البقاء وبقي قسمان عقليان احدهما  
 ان يوضع اللفظ للمعان كلية متعددة باعتبار معنى كل عام منها والثاني ان  
 يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا  
 والثاني اشدا استحالة من الوجه الرابع المذكور في الشارح انتهى واقول  
 بقي اقسام اخرى عقلية منها ان يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بامر مابين ومنها  
 ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مابين وهما مستحيلات ايضا  
 فان قلت يرد ايضا على الحصر في الاربعة المركب من مفردين موضوعين  
 موضوعين مختلفين كزيد انسان وهذا انسان والمركب من مفردين موضوعين  
 موضوعين متفقين كالانسان حيوان والمركب من مفردات موضوعات باوضاع  
 متفقة كالذي هو هذا فان هذه الارقام ليست داخلية في الاربعة لان  
 وضع المركب مخالف لوضع مفرداته فلم يدخل وضع المركبات في قسم منها **ج**  
 بان قيد الوحدة معتبر في القسمة بقرينة السياق فكانه قال اقسام اللفظ  
 للمفرد الموضوع الى اخره فان قلت المشتق من اي قسم قلت سياحي في  
 التقسيم انهم في القسم الثالث لكن ينبغي ان يكون ذلك باعتبار مادتها  
 لموضوع العام فانها موضوعة بالوضع العام بان يقول الواضع وضعت مواد المشتقات  
 لمبادي الاشتقاق اي لمبادي اشتقاق مبادي الاشتقاق فالمشتقات باعتبار  
 مادتها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها فانها موضوعة بوضع  
 عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والفران  
 له عام وهو القسم الثالث

اللفظ

الماضي

سائر ما قاله شيخنا في هذا الباب

الماضي وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون  
 موضوعة باوضاع متعددة وهي بالنسبة لكل وضع داخلية في  
 القسم الثاني كما يؤخذ ذلك من كلام المولى عصام في شرحه **قوله**  
 باعتبار تعقله بخصوصه اي لا باعتبار تعقله بامر عام فانه وضع  
 العقل لا يترك بين جزئيات هذا وقد قال الشارح  
 في شرحه الكبير ما نصه اقول الظاهر انه لا يجب في الوضع  
 الخاص لموضوع خاص تعقله بعينه بل يكفي تعقله بمفهوم  
 كلي مشترك فيه كما اذا قيل ولد اذا بلغه تولده قبل ان  
 يراه لايم بل كما اذا سمي بطن امرأته باسم فانه لا شبهة  
 انه علم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف  
 مع انه لم يتصوره بشخصه وفي كلام المحقق الشريف اشار  
 الى ما ذكرنا حيث قال يجوز ان يعقل ذات ما يوجه من  
 وجوهه ويوضع الاسم لخصوصية ويقصد بهيئتها باعتبار  
 ما لا يكنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع وخارجا  
 عن مفهوم الاسم انتهى والظاهر ان وضع اسم الجلالة للذات  
 العلوية من هذا القبيل تأمل **قوله** كما اذا تصورت اي  
 كتصورتك فاما مصدرية واذا زائدة **قوله** ذات زيد  
 قيل كان الظاهر ان يقول ذاتا ولعل المراد اذا تصورت  
 ذاتا لها بحسب المال لفظ كما افاد ذلك الكندي والا  
 فهو في حال تصور الذات التي يريد وضع زيد لها  
 لم تكن ذاتة **قوله** بازيه اي مقابل الذات وذكر الضمير  
 كانا لفظا زيدا لولا قال الشيخ بعدة قبل وضع  
 كانا لفظا زيدا لولا قال الشيخ بعدة قبل وضع

قوله فانه اي العقل

قوله لا باعتبار تعقله بامر عام

اي بان يتخصص الذات  
 انسان كاملة الخلق  
 متناسبة الاعضاء  
 منفصل من فلانة

اي بان يكون ذلك الوجه  
 خارجا عن مفهوم  
 الاسم زيدا لولا  
 اي باعتبار كونها لا  
 الذات لا يكنهها  
 اذ تعقل كنهها  
 محال

اي وان لم يقل بالمواد  
 المذكورة

اي مع انه مرجع  
 مؤنث وهو الذات

اي مع انه مرجع مؤنث وهو الذات



المستحق  
الذي نوعه مخصص  
هو المستحق

مكتبة المجلد

في حضوره



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
اللهم اني أعوذ بك من  
الغنى الذي يملأ القلب  
كفاً المشقة  
والفقر الذي يملأ القلب  
حزناً والهم الذي يملأ القلب  
غمماً والمرض الذي يملأ القلب  
أذى والشيخوخة التي يملأ القلب  
ضعفاً والجنون الذي يملأ القلب  
أفلاً والبلوى التي يملأ القلب  
أذى والحرمان الذي يملأ القلب  
أذى والهم الذي يملأ القلب  
غمماً والمرض الذي يملأ القلب  
أذى والشيخوخة التي يملأ القلب  
ضعفاً والجنون الذي يملأ القلب  
أفلاً والبلوى التي يملأ القلب  
أذى والحرمان الذي يملأ القلب  
أذى

كافي المشتقات فان المعاني الموضوع لها متصورة بامر عام هي  
كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ ايضا انتهى  
قال سم والظاهر ان فاعلا وضع للامر الكلي الشامل للامثلة  
لان وضع لكل واحد مشخص لو حفظ بامر عام انتهى ففي جعل  
وضع المشتقات نوعيا ملحوظة معانيها بامر عام نظر وان  
اردت بيان ذلك فعليك بما ذكرناه سابقا عن العصام **قوله**  
لان الخصوصيات لا يعقل الخ هذا الدليل مطابق للمدعى  
كما لا يخفى لان معنى عدم تعقل الشيء استحالة واما تعقل  
السيد السيد فقد قيل بعدم مطابقته للمدعى حيث قال واما  
كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فيستحيل لان الكليات  
تدل على مشخصاتها اجمالا وذلك كافي في وضع اللفظ للمشخصات  
ولست المشخصات كذلك بالقياس الى الكليات كما لا يخفى انتهى  
وبيان ذلك ان عدم دلالة المشخصات على كلياتها معناه  
عدم وجود الدلالة الصادقة بالامكان والاستحالة مع ان  
المدعى الاستحالة ويمكن ان يقال مراده الاستحالة وحسب  
فيكون مطابقا لمدعاه فان **قوله** قد جوز السيد  
من هذا حذوه التعريف بالاخص فلم لا يجوز كون الاخص  
مرآة قيا على ذلك اجد **ب** ان التعريف لما كان الغرض منه  
تصور التعريف ولو بوجه الكافي فيه بالتعريف بالاخص  
لا فادته ذلك بخلاف الوضع فان القصد منه تباين الموضوعات  
بان يتميز كل معنى عن صاحبه تاملا وكثيرا ما كنت اتوقف

في

سارے مہینے کے لیے ایک سو تین روپے

در الفاتحة للعربية

في الحكم بالاستحالة لان دليله قد يمنع بان الكلمات موجودة  
في ضمن جزئياتها على ما هو المشهور فيمكن ان يلاحظ الجزئ  
باعتبار كون الكل في ضمنه وجزءا منه ويجعل مرآة لما في ضمنه  
فيستعمل ذلك الكل بالجزئ المتضمن له ويوضع اللفظ بان  
ثم ظهر ان الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلح لازم قد صرحوا بان  
المراة والآلة امر كلي مستحضر به الجزئيات وذكر وافي  
موضع آخر ان المراة والآلة ما يتوقف عليه وضع اللفظ  
وهو لا يتوقف الا على ما ذكر على ان منع الدليل المتقدم لانهم لا  
على مذهب السعد ومن تبعه ما على مذهب السيد ومن تبع  
من ان الكل لا وجود له في الجزئ وهو الحق الصحيح فلا يتم تأمل  
**قوله** والكافي بذكر القسمين يعني في المقدمة والافتقار ذكر  
الثالث في التقسيم تبعاً المقصود الذي هو تحقيق معنى الحرف  
ونحوه والى كونه ذكره بالتبعية الى المقصود اشارة فيما بعد  
بقوله فيما هو المقصود الاصلى كما افاده المحشى **قوله** وظهر  
الثالث وجه ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لا  
كلائي **قوله** وهو تحقيق الخائفا كان تحقيق ما ذكره هو  
المقصود لانه محل الخلاف بين العلامة وبين المصنف والسعد في  
انها موضوعة لجزئ او كلي كما سيأتي واما بيان معنى المصدر والفعل  
واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعاً  
لعدم خلاف بينهما فيه **قوله** والاول وان كان كذلك اى مثل  
الثالث في الظهور وعدم تغلق الغرض به فيما ذكر وان خالفه

بسم اعني المصنف وبيئ السعداء

السعد الاية آخر المقدمة  
قوله بالنظر عيننا  
باصطلاح من اصطلح  
بان الاستعمال للاصطلاح  
ونظير لا يختلف قائله  
ما تقدم  
وقد في ضمن جزئياتها  
قوله وهو الحق الصحيح  
قرر شيخنا ان هذا  
الحق مسلم بالنسبة  
للطلي العرضي (المتن)  
لذا انما

فیه از سیم لایق اعلی



من جهة اخرى كما مر **قوله** لما شارك الثاني الخ فان قيل قد شارك  
 الثالث ايضا في وجود امر عام فان **اللفظ** الوضع في الثاني والموضوع له  
 في الثالث كل منهما عام فكان مقتضى هذه المشاركة ذكره في المقدمة  
 ايضا اجيب بان مشاركة الاول للثاني في امر مقصود وهو تشخيص  
 المعنى اذ المقصود بالذات هو المعاني الموضوع لها ومشاركة  
 الثالث للثاني انما هي بالنظر لا لشيء وهي غير مقصودة بل وسيلة  
 لاستحضار المعاني المقصودة ليوضع اللفظ لها والمشاركة في المقصود  
 اولى فرجحت الاعتناء بذكر الاول **قوله** ليزيد توضيح صاحبه  
 الذي هو القسم الثاني فانه اذا علم ان تشخيص المعنى على وجهين  
 انكشف صاحب كل من الوجهين زيادة انكشاف ولا شك  
 ان توضيح الثاني مطلوب لان فيه نوع خفاء انتهى كروى **قوله**  
 صفة كاشفة اي موضحة والمعنى لشخص ملتبس بالتعاني  
 سواء كان متعقلا باعتبار امر عام ولا حينئذ تفوت  
 مقابلة بما ياتي لكون ما ياتي فردا من افراده فلا تحسن  
 المقابلة اللهم الا ان يقيد المتن بقولنا وضعا شخصيا وعليه  
 فتظهر المقابلة **قوله** ويحتمل الخ هذا احسن لانه لا يجوز الى  
 اعتبار قيد بخلافه على الوجه كما عرفت **قوله** باعتبار ثقله  
 بعينه اي لا باعتبار امر آخر فليس المراد ان عينه وتشخيصه  
 مرآة لوضع اللفظ له اذ لا يعقل كون الشيء مرآة لنفسه  
**قوله** وقد يوضع له الضمير المحرور كشخص يقطع النقل عن  
 قيده فالمراد جنس الشخص والا فال موضوع له في هذا القسم

الحاصل ان الاول  
 يشارك الثاني  
 في تشخيص الموضوع  
 له والثالث  
 يشارك في عموم  
 الوضع فتأمل

الاول

اي لا ينقل بقطع النقل افراد

سواء كان متعقلا باعتبار امر عام ولا حينئذ تفوت مقابلة بما ياتي لكون ما ياتي فردا من افراده فلا تحسن المقابلة اللهم الا ان يقيد المتن بقولنا وضعا شخصيا وعليه فتظهر المقابلة

افراد كثيرة **قوله** اي الوضع اي المفهوم من يوضع على حد اعد لو  
 اي يوافق هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع  
 صنيعة لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم **قوله**  
 فيما سبق ثم يقال هذا اللفظ انما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ اي ان  
 من كون من يكون الموضوع مستند ترك بناء على تفسير الشارح القول بالقيدين  
 البحت هنا يجب ان يكون الموضوع مستند ترك بناء على تفسير الشارح القول بالقيدين  
 في المقدمة المحيى **قوله** موضوع مستند ترك بناء على تفسير الشارح القول بالقيدين  
 عن اللفظ بل مضى لان اخذ الوضع في انشاء بيان معنى الوضع لا يصح وذلك  
 الموضوع ان ما ذكره المتن في قوة قولك الوضع تعيين اللفظ الموضوع لكل  
 واحد من الشخصيات اما اذا جعل القول باقيا على حقيقته و  
 هذا اللفظ الخ انشاء الوضع او اخبار عن وضع متعلق بالنفس  
 كما ذكره المحيى فلا استدراك تام **قوله** لكل واحد من هذه الشخصيات  
 اي الملاحظة بالامر الكلي اعترضه الحفيد بانه يلزم الالتفات عند  
 الكلي العام سماع اللفظ الى افراد معينة كثيرة مع انه اذا سمع انما مثلا لم يلاحظ  
 المستند الا فرد معين لا يقال تعيين الفرد بالقرينة لانا نقول القرينة انما  
 المستند ترك تعيين المراد ولا تدفع الالتفات الى الموضوع له بعد العلم بالوضع ويمكن  
 ان يمنع لزوم الالتفات عند سماع اللفظ الى جميع الافراد التي لاحظها  
 الواضع وانما اللازم الالتفات الى ما هو المراد الا ترى ان المشترك  
 اللفظي عند وجود قرينة المراد لا يلزم فيه الالتفات الى جميع المعاني  
 الموضوع هو لها بل كثير ما الجهل السامع اثرها ولا فرق بين الموضوع  
 لا افراد باعتبار امر عام وبينه الابتعاد الوضع ووحدة **قوله**  
 سواء كان ذلك الامر ببيان ذلك ان المشترك في وضع من مثلاً  
 مستند كفضل

عن كون مضى فتأمل

اي يوافق هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع صنيعة لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم

اي يوافق هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع صنيعة لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم

اي يوافق هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع صنيعة لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم

اي يوافق هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع صنيعة لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم



منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ  
منه في اللفظ

مطلق الابتداء وهو ذاتي لا  
يحتاج الى ابتداءات الخاصة اذ هي  
مستقلة عنهم بخلاف المشترك في وضع  
فانه عارض مثلا انا المله  
من الافراد الحيوانية والناط  
عارضان كالضحك بالنف  
ذاتيا لمعنى الحرف يكون  
يعني الاسم كالاتداء يكون  
ليس على اطلاقه وتذا  
اذ جعل ذلك اذا كان ما  
المعنى قوله كافي معاني  
والظرفية من ظرفية الج  
يبقى غير معاني الحروف  
كما في المضمرات دخل تحت  
لكل منها ان جعل صفا  
انفراد منها وان جعل خبرا  
كما افاده الكروي **قوله** كما  
التفتازاني فانه ذكر في  
الامر الكلي الا ان الواضع  
على ما ذهب اليه ان لا  
الاسعد اي من ان

وهو له ان

فاذا استعملت  
تكون استعمالها  
حقيقيا

قوله هذا معنى  
مراد لفظه  
فاعل يقال هو

هو قوله بحيث

قوله وليس اي قوله  
دون القدر المذكور  
فاسم ليس ضمير على  
ما ذكره وخبرها متعلق  
قوله من الجينية اي  
كان من الجينية

قوله اذ جعل ذلك اذا كان علم منه ان الحرف لا يكون  
لا يجوز كما لا يخفى عنه كونه معنى غير مستقل  
صلى بالذات بل بالتبع كما علمت فلا يجوز ولا عنه لان  
الخبر به او عنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات حتى يتمكن من اعتبار النسبة  
بينه وبين غيره وهي هذه التقرير تعلم ان الاخبار بالاسم وعنه باعتبار معناه  
الموضوع له اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى والاخبار بالفعل لا عنه باعتبار  
معناه الموضوع له الذي هو الحديث اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى وعنه  
الاخبار بالاسم وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى  
واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع له الذي هو الحديث اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى  
لفظه في الاخبار وعنه تقول هذا ضرب وضرب ثلاثي وكفى الحرف اذا استعمل في خبر  
معناه الموضوع له كالاتداء مثلا بالنسبة بين ان استعمل في خبر لفظه يجوز الاخبار به  
وعنه تقول هو من ومن شاعلي كما يجوز الاخبار بالاسم وعنه جين اذ استعمل  
في غير معناه الموضوع له كالاتداء كالمضمرات كالمضمرات كالمضمرات كالمضمرات  
في لفظه في هذا زيد اشارة الى الصيغة المركبة من الزاوية والياء والواو والراء  
ثلاثي فاقدم الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها  
وعنه جينيل يكون قولهم المبتدأ لا يكون الا اسما محلا اذا استعمل  
اللفظ في معناه الموضوع له لا في خبر لفظه والاسم يجب ان يكون المنطوق  
اسما جينيل بل يجوز ان يكون فعلا اي صيغة فعل وصرفا اي صيغة حروف  
وجينيل فالاسناد الخاص بالاسم ان يستعمل لفظ ما هو ثابت  
لمعناه لا ما هو ثابت لذلك اللفظ اهـ مخلص من سجع الالهة ليلي



مطلق الابتداء وهو ذاتي لانه داخل في ماهية افراده التي هي  
 مطلق الابتداءات الخاصة اذ هي المطلق مع قيد الاضافة للمجرور  
 مشترك في وضع الضمير والموصول واسم الإشارة  
 فانه عارض مثلاً انا المتعقل بمفهوم المفرد المتكلم كل واحد  
 من الافراد الصادق عليها هذا المفهوم وذاتيات هذه  
 الافراد الحيوانية والناطقة واما النظم والافراد فوصفان  
 عارضان كالضحك بالنسبة للانسان وباعتبار كون المشترك  
 ذاتياً لمعنى الحرف يكون غير مستقل كطه وباعتبار كونها ذاتياً  
 يعني الاسم كالابتداء يكون مستقلاً كطه فقولهم المشترك  
 ليس على اطلاقه ولذا قولهم الذاتي يجعل على ما هو ذاتي له  
 اذ جعل ذلك اذا كان ما هو ذاتي له مستقلاً كما اشار الى ذلك  
 في معنى الحروف ما واقعة على الامر العام  
 في ظرفية من ظرفية الجزء في الكل والكاف استقصائية اذ لم  
 يبق غير معاني الحروف فيكون الامر العام ذاتياً له **قوله**  
 كما في المضمرة دخل تحت الكاف الموصولات **قوله** الموضع  
 ان جعل صفة للسميات وهو الظاهر فضمير  
 وان جعل خبراً بعد خبر لهما فضمير منها للافراد  
 كما افاده الكروي **قوله** كما توهم بعضهم من المتوهمين العلامة  
 التفاراني فانه ذكر في شرح الشمسية ان الموضوع له هذه الالف  
 الامر الكلي الا ان الواضع شرط ان يستعمل في جزئي ويلزم  
 على ما ذهب اليه ان لا يكون شيء من المضمرة ونحوها  
 ان السند اي من ان الحروف ونحوها كالضماير واسماء الاشارة  
 والموصولات كليات وضعها جزئياً استعمالاً

مستعلا في حقيقته بل دام استعمالها مجازي كذا قيل و  
 لعله باعتبار الغالب والا فقد تستعمل في الامر الكلي بان  
 يقال بعد ذكر المشار اليه المفرد المذكر هذا معنى كل على انه لو  
 سلت الكلية لا يكون الاستعمال داماً مجازياً لما علمت مما تقدم  
 من ان استعمال الكلي في جزئية من حيث اشتماله عليه حقيقة  
 تامل **قوله** غالباً قيد بذلك لا مكان التعيين بغيره ندول  
 كالكتابة والاشارة **قوله** قوله بقوله بدل من قوله بالحيشية  
 انتهى محشي والمحكوم عليه بالبدلية في الحقيقة المجرور فقط  
 لا المجموع لما صرحوا به من ان البديل لا يأتي في الجملة وشبهها  
 ويصح جعل الباء ظرفية بل هو الاول ويكون من ظرفية  
 الجزء في الكل لان الحيشية بعض المقول اذ من جملة دون  
 القدر المشترك وليس من الحيشية كما يراد في ذلك قول  
 المحشي قيد الحيشية بهذا القيد اذ القيد غير المقيد **قوله**  
 لا يفهم منه اي بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فاسم ليس مشتركاً  
 فيجوز استعماله فيه مجازاً وفي نسخة به بدل منه والمراد ما ذكره  
 انه لا يفاد ولا يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فيظهر قولهم من الحيشية اي  
 دفع التوهم الذي ذكره الشارع بهذه الحيشية ولا يحتاج الى  
 تكلفه المحشي **قوله** لتلا يتوهم الخ فيه انه يلحق في دفع هذا التوهم  
 قيد دون القيد المشترك فيبقى قيد الحيشية ضابطاً لاجل  
 بالمراد اذ لم يقل احداً ان المقادير غير الشخص حتى ترد عليه  
 بالحيشية وقد يقال نزل المصنف القابل بالوضع **المشترك**

مستعلا  
 مستعلا  
 مستعلا

فانما استعمالها  
 يكون استعمالاً  
 حقيقياً

قوله هذا معنى كل  
 مراد لفظة ناسية  
 فاعل يقال هو

قوله ليس اي قوله  
 دون القيد المشترك  
 فاسم ليس مشتركاً  
 فيجوز استعماله فيه  
 مجازاً وفي نسخة به  
 بدل منه والمراد ما  
 ذكره

قوله من الحيشية اي  
 كما نزل من الحيشية  
 مستعلا



منزلة القائل بالاستعمال فيه اذ كان من حقه ان يستعمل خبرا على ما هو الاصل  
 من ان الموضوع لشئ حقه ان يستعمل فيه دفعه بالحيشية افاده المحشى  
 وتقدم لك ما فيه غنية عن هذا لا يقال كلام المحشى في القاعدة  
 من ان المحكوم عليه بالزيادة مما يؤهم التكرار هو الثاني روى الاول  
 لانا نقول كلامه جار على قاعدة اخرى وهي انه اذا جمع في كلام مع  
 يؤهم التكرار يتوهم صحيح قطعا وما هو توهم خلافا لاولي اسقاط  
 ما يؤهم للخلل سواء تقدم او تاخر وقد اشار الى ذلك بقوله محلا انتهى  
 خلوي **قوله** مفهوم كل اي المفهوم الصادق على كل واحد فاضافة  
 مفهوم من اضافة الجزء لكل او الكلي الجزئية فقول اي بقا الاضافة  
 بيانية فيه نظر وذلك المفهوم هو القدر المشترك وحديثه فكان الظاهر  
 ان يقول من افاده بالضمير **قوله** ويغهم هو منه انظر ما وجه ايراد الضمير  
 ولعله للتنبيه على انه مرجع ليس مرجع ضمير يستعمل تام **قوله** فان  
 ذلك باطل لتعديل لمقدرا عما قيد للدفع هذا التوهم لان ذلك التوهم  
 باطل **قوله** الموضوع له صفة جرت على غير من هي له ولم يبرز  
 الضمير جريا على مذهب الكوفيين اذ لا لبس وكذا يقال في المستعمل فيه  
**قوله** للشخص بدل من اسم الاشارة الواقعة خبر ان او عطف بيان  
 عليه وذلك اولى من جعل المراد بهذا القدر ويكون نائبا فاعلى الموضوع  
 والمستعمل والمشتخص خبر ان لانه يوجب القصور اذ الكلام ليس في  
 خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع قوله وذلك مثل  
 اسم الاشارة نحو هذا **قوله** حال وصح جعله حالا وان كان مضافا  
 لمعرفة لانه بمعنى مجاوز وهو لا يتعرف بالاضافة وهي حال مؤكدة

ان

لا بد من القدر المشترك في الواقع حاله

ان كان الحصر في قوله الاول حد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة  
 لجميع ما عداه ومقيدة ان جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة  
 الاحاد او بالنسبة اليها والى الاثنين والجماعة وحديثه يكون  
 الغرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه الشخص  
 المعين واحد كان او اثنين او جماعة فيدخل نحو هذا  
 وهؤلاء في اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع

الاحاد ولا ما قابل الاثنين والجماعة كما يؤخذ من حاشية اي لكل واحد من  
 الهروي والكروي **قوله** وغير مفهوم قال المحشى الاول الشخصات وعادة  
 ان يقول وغير مفهوم من التفهيم انتهى ولعل المخرج لذلك  
 مشكلته لمقاد في ان كلامه الرباعي والا فلا ضرورة الى تفهيم الموضوع حين  
 ذلك **قوله** بحسب الوضع متعلق باستعمال وقد اشار به بقيد الحيشية مثل  
 الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويغهم منه لكن هذا وهو مما  
 لا يحسب الوضع لا مجازا **قوله** مفهوم المشار اليه الاضافة وضع لشخص  
 مفهوم لما بعده على معنى اللام من اضافة المدلول للدال فالضمير فيه  
 والمدلول الثابت للفظ مشارا اليه مفرد مذكور ذات ثبت لانا نقول المراد  
 لها الاشارة والا افراد والتذكير **قوله** واذا كان كذلك الظاهر هو احد كل ما  
 حذف كاف التمثيل وفي هذا اشارة الى ان الفاء في فتعقل  
 للتفريع على ما علم من كون الموضوع له كل فرد مشخص متعقل  
 بقدر مشترك **قوله** للوضع اي العهد وهو وضع اللفظ دون القدر المشترك  
 لكل من الشخصات **قوله** بتقدير اللام اي قبل انه وهذا الذي هو كمي ولا  
 يؤهم ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك بعد ان يجعل هذا  
 على هذا الاولى تام

ان كان الحصر في قوله الاول حد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة لجميع ما عداه ومقيدة ان جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة الاحاد او بالنسبة اليها والى الاثنين والجماعة وحديثه يكون الغرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه الشخص المعين واحد كان او اثنين او جماعة فيدخل نحو هذا وهؤلاء في اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع

ان كان الحصر في قوله الاول حد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة لجميع ما عداه ومقيدة ان جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة الاحاد او بالنسبة اليها والى الاثنين والجماعة وحديثه يكون الغرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه الشخص المعين واحد كان او اثنين او جماعة فيدخل نحو هذا وهؤلاء في اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع



اذ مع كسر ان تصح خبريته او لعل وجه ذلك التقدير الاشارة الى  
ان آله وان كان خبرا في الظاهر هو في المعنى علة للخبر الحقيقي اذ  
المعنى فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك  
آله للوضع ولا في نفس التعقل ليس آله ومرة في الاصطلاح اذ  
هي عندهم معنى كل لا حظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها وكذا  
قال المحشي لا يخفى ما في جعل الشارع آله خبر التعقل من المساحة و  
يظهر لك وجهها بالتأمل في المعطوف عليها انتهى اي حيث عيّد  
الضمير فيه للمشارك لا للتعقل فيفيد ان الشيء المتنازع في كونه  
آله او موضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل ولا شارة بالتغير  
بالمساحة الى مكان صحة الحمل نظرا للظاهرة اما جعل المراد بالآله  
معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي الذي هو المعنى المتقدم  
وربما يشرح لذلك قول الشارع وسيلة فانه عطف تفسير  
لا آله ولا شك ان التعقل وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة لكن  
قوله واما جعل تعقل يبقى العطف غير ملائم واما جعل تعقل مصدرا بمعنى الفعل  
مصدرا لا يخفى وجعل اضافته بيانية وذلك ملائم للعطف تأمل قوله  
انتم صحة الاخبار لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم ما يتفرع عليه ما ذكر  
ان لا حظا في بل هي الفاء الفصيحة اي ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله  
ويكون التقدير في عني عبارة تساهل اذ لا عاطفة لاجزاء من المعطوف  
فتعقل فيه هو ان قري فتعقل مصدرا اي مضافا للمفعول بعد حذف  
ذلك الامر المشترك **قوله** ان قري فتعقل مصدرا اي مضافا للمفعول بعد حذف  
وجتاج ايضا الى الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارع حيث قدر الفاعل بعد  
جعل في معنى الباء ويصير حاصل المعنى تعقل ويلزم على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لا يخفى فلو

قال

فتعقل بسببه هو ذلك الامر المشترك الآله للوضع وبما قدر يصير الخبر

اي بين المعنى والعدة  
الملاحظ

لم يحكم بالوجهين في قوله آله وان كان خبرا في الظاهر هو في المعنى علة للخبر الحقيقي اذ المعنى فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آله للوضع ولا في نفس التعقل ليس آله ومرة في الاصطلاح اذ هي عندهم معنى كل لا حظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها وكذا قال المحشي لا يخفى ما في جعل الشارع آله خبر التعقل من المساحة و يظهر لك وجهها بالتأمل في المعطوف عليها انتهى اي حيث عيّد الضمير فيه للمشارك لا للتعقل فيفيد ان الشيء المتنازع في كونه آله او موضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل ولا شارة بالتغير بالمساحة الى مكان صحة الحمل نظرا للظاهرة اما جعل المراد بالآله معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي الذي هو المعنى المتقدم وربما يشرح لذلك قول الشارع وسيلة فانه عطف تفسير لا آله ولا شك ان التعقل وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة لكن قوله واما جعل تعقل يبقى العطف غير ملائم واما جعل تعقل مصدرا بمعنى الفعل مصدرا لا يخفى وجعل اضافته بيانية وذلك ملائم للعطف تأمل قوله انتم صحة الاخبار لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم ما يتفرع عليه ما ذكر ان لا حظا في بل هي الفاء الفصيحة اي ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله ويكون التقدير في عني عبارة تساهل اذ لا عاطفة لاجزاء من المعطوف فتعقل فيه هو ان قري فتعقل مصدرا اي مضافا للمفعول بعد حذف ذلك الامر المشترك قوله ان قري فتعقل مصدرا اي مضافا للمفعول بعد حذف وجتاج ايضا الى الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارع حيث قدر الفاعل بعد جعل في معنى الباء ويصير حاصل المعنى تعقل ويلزم على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لا يخفى فلو

قال فتعقل ذلك المشترك الواضع لسلم من ذلك لا يقال اعراب  
اسم الاشارة محلي والمعجب انما هو تغيير الاعراب اللفظي لا  
تقول منع ذلك وعلى تسليمه فتغير الاعراب اللفظي حاصل  
ايضا في تابع اسم الاشارة **قوله** وان قري على صيغة المضارع  
اي لا يخفى انه لا يستقيم الاعلى فراء تعقل بالياء النعتية مع  
ان صحة جعله مصدرا تقضي بانه بالتاء المشاة وخيند  
فكان عليه ان يقول على صيغة الماضي المجهول اللهم الا ان  
يقال ان الحرف الاول من الفعل غير منقوط في خط المصنف  
فاحتمل كلا من الضبطين وبقي احتمال آخر وهو قراءة على  
صيغة الماضي المعلوم وفاعله ضمير يعود الى الواضع المعلوم  
من يوضع **قوله** ولا انه عطف عليه فيه ما سبق ولا من تقدير  
اللام على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقا بظاهر العطف  
ولذا قال بعض ارباب الخواشي المناسب حينئذ ان يقال اسم مفعول وهو  
آله فهو من تسمية المسبب باسم السبب كما قاله الكندي والاف  
باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه  
الاوضاع جزئي كما سبق اما بالنظر لما تضمنه مما ذكر في ايضا  
**قوله** كما قررناه اي حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمخصص  
باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق اشار بقوله فعل ويكون  
على ما سيجي **قوله** اي اللفظ الخ جعل اسم الاشارة لما ذكر اولى  
من جعله للوضع كما قال العصام اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا لا يعقل لانه  
اي كما جعله العصام للوضع

الملاحظ

الملاحظ

الملاحظ

الملاحظ



موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة  
عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان ادعي تصحيحه  
بتقدير مضاف اي مثل وضع اسم الاشارة لزم التكلف  
المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور **قوله**  
نزل الخ جواب عن سوال تقديره كيف اشار بذلك الموضع  
للاشخاص المعينه الى الامر الكلي وحاصل الجواب انه  
شبه هذا الكلي بالمشخص بجامع التميز والتبيين واستعار  
اللفظ الموضوع للثاني للاول فالنكية في ارتكاب التجوز مع انه  
كان يكفي ان يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو  
الشائع في مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح  
هذا القسم **قوله** الامر الكلي اي اللفظ الموضوع لمشخص الخ  
وانما كان كليا لصدق على كثيرين كما سما الاشارة والضمارة  
**قوله** منزلة المشار اليه المعين لم يقل البعيد لان ذلك  
الكلي بعيد حقيقة لا تنزلا والاشتباه بالواقع وبقوله  
الموضوع للاشخاص ان يقول المشخص بدل المعين **قوله**  
الذهني والخارجي مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس  
كذا قيل وفيه ان المشخص يشمل الذهني ايضا فالظاهر  
التعبير بالمشاهد المحسوس **قوله** بالبيان السابق هو قوله  
وقد توضع الخ **قوله** اي كل واحد تفسير المشار اليه يشير  
الى ان فيه الاستغراق والقرينة على ان المراد بالمشار  
اليه ما ذكر لا المفهوم الكلي وصفه بالمشخص **قوله** مطلقا

اي

اي هو اللفظ الموضوع  
اي الوضع لان وضع اسم الاشارة  
اي وضع اسم الاشارة  
اي وضع اسم الاشارة  
اي وضع اسم الاشارة

اي غير مقيد بانه في ضمن فرد دون فرد **قوله** صفة لكل واحد الخ  
في العبارة قلب واصلا صفة للمشار اليه من حيث ان المراد به  
ههنا كل واحد **قوله** ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه اي  
من حيث ذاته **قال** ابو البقاء انه يجوز ان يكون صفة له  
كما لا يخفى على ذي مسكة على ما وجهه بعض الشارحين انه قد  
ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله اذ الكلي  
جزء للجزئي وبجواب عنه بان غرض الشارع نفي التوصيف  
الحقيقي وما اشار اليه ابو البقاء من توجيه الجواز فعلى ضرب  
من التاويل **قوله** مسكة قال في الديوان يقال فيه مسكة من  
الخراي بقية والمعنى هنا على من له بقية من الطبع المستقيم  
انتهى كردي **قوله** بتاء التانيث الخ وعود الضمير اليه مذكرا في قوله  
ومسماه باعتبار اللفظ فقد تضمن التركيب الاشارة الى اعتبار  
الجهتين جهة المعنى فانت وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله  
تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فذكر يقنت نظرا  
لفظ وانت تعمل نظرا للمعنى كما افاد ما محشي **قوله** بتاويل اللفظة  
احتاج لهذا التاويل لوجوب التطابق بين المتدا والخبر في التذكير  
او التانيث وعلى هذا يكون ما بعده جملة مستأنفة لبيان  
الموضوع له لكن فيه انه لا نزاع لاحد في ان هذا وخوه موضوع  
وانما النزاع في الموضوع له كما سبق وبجواب بان معقول موضوع  
مخذ وفي تقديره له اي المشار اليه لان المشار اليه تنازع لوصف  
قبله فاعمل الثاني فيه والاول في ضميره فحذف مع جار المقصود

الاشارة  
الى المعنى  
قوله ما يشاء  
الاشارة



العامل لكونه فضلة وبسط ذلك يعلم من قوله  
 باضافة الضمير الاصل باضافة للضمير فيكون من قبيل  
 الحذف والايصال وفي بعض النسخ باضافته الى الضمير  
 واضح **قوله** من قبيل الاسماء الجامدة التي المراد بها مجرد الذات  
 لكونها مبتدأ محكوم ما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد  
 به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفضل  
 قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوم عليها بالقيام قال  
 المحشي وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء لانه في  
 صورة الصفة ويجوز ان يكون باقيا على وصفته غير  
 لهذا انتفى اي ومسماه تفسيره والمشار اليه معمول للخبر هو مثل  
 زيد مضر وبه ابوه **قوله** ومسماه حينئذ اي حين اذا ضيف  
 موضوع للضمير **قوله** بيان له اي ذو بيان او مبين فقطعة  
 عليه عطف تفسير قال المحشي والمشار اليه الشخص خبر له او  
 فاعل انتهى وفيه نظراذ مرفوع اسم المفعول نائب فاعل لا  
 فاعل **قوله** ان مفهوم هذا اي مثالا والمراد بمفهومه معناه  
 الذي يفهم منه بحسب الوضع **قوله** ما صدق عليه الخ  
 اي كل فرد مشخص صدق عليه مفهوم المشار اليه اي ذات  
 ثبت لها الاشارة **قوله** المشخص صفة ما من قوله ما  
 صدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة  
 او خبر بعد خبر لان وقوله الذي لا يقبل صفة كاشفة عن  
**قوله** لا مفهومه الخ هذا محط الرد على المخالف بالنظر الى

الفاصل  
 صفه لا في  
 صور تامل

المخالف هو السعد القادري في هذا القسم الثاني  
 انه لم يوضع خبر استعماله  
 في المعنى الكلي

ان من حقه ان يستعمل فيه جريا على ما هو الاصل من التوافق  
 بين الوضع والاستعمال والافليس المعنى المفهوم من الاشارة  
 حال الاستعمال هو المعنى الكلي سواء قلنا بالوضع له او جزئياته  
 كما سبق **قوله** كما اذا حكمت الخ تنظير للملاحظة الافراد الشخصية  
 باعتبار تعقلها بامر عام لا تمثيل انتهى بحشي اذا المفاد تمام بعد الكاف  
 حكم لا وضع وايضا روي المحكوم عليه وضعه وضع اسماء  
 الاجناس والجامع بين ما هنا وما نظره ملاحظة الافراد  
 الشخصية في كل لكن ملاحظة هنا في حالة الوضع وفيما  
 نظره في حالة الحكم **قوله** هذا العنوان اي لا العنوان الانسانية  
 والحيوانية والجسمية **اعلم** ان الوصف والعنوان و  
 المفهوم والحقيقة والطبيعة الفاظ مترادفة كذا صرح  
 به بعض شراح التسمية وقوله بهذا العنوان متعلق  
 بالملاحظة المقدره اي بمعونة ملاحظة كل بهذا العنوان  
 اي الوصف العنوان اي من الموضوع وهو الرومي انتهى كردي  
**قوله** فقد لاحظت قال توشه الامم يحتمل ان تكون الفاء  
 تعليلية للتشبيه وان تكون تفسير الحكم على الكلي بانه  
 ايض بهذا العنوان فافهم انتهى كردي **قوله** تنبيه  
 يستعمل في مقامين اي اصطلاحا واما لغة فالدلالة على  
 ما غفل عنه المخاطب **قوله** بعد اي بعد لفظ التنبيه **قوله**  
 يدهيا يطلق على معنيين احدهما مالا يتوقف حصوله على  
 نظر وكسب وهو بهذا المعنى مراد في الضروري بهذا المعنى

تنبيه  
 معناه



وحيث قد فيقال ان النظري اما اذا فرض ضروري بما لا بد منه  
 ومنه قوله هذا ضروري اي لا بد منه كان كل من البدني  
 والنظري اعم منه من وجهين هما المقدمات الاولى التي  
 يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو هذا  
 المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى الاول فانه  
 يعبرها والتصورات فقوله الشارح اوليا صفة مخصصة على  
 المعنى الاول مؤكدة على الثاني اذ من ما صدقات الاول  
 الحسنيات والوجدانيات والمجربات تأمل **قوله** معلوما  
 من النظام السابق اي التزاما بالاصح بحيث يحتمل ان يغفل  
 عنه الناظر في ذلك الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه و  
 مسوقا لاجله والافكون تأكيذا لا تنبيهيا انتهى **قوله** **قوله**  
 وهما الحكم بدعي ظاهر كلامه انه غير معلوم من الكلام السابق  
 اجمالا ونقل البهوتي انه لا يبعد ان يكون مراده ومعلوم من  
 السابق فان باين البهوتة والعلم من السابق العموم والخصوص  
 الوجهي ويؤيد ما نقله المصنف عن شيخه مسعود الشيرازي  
 حيث قال واقتيد ان يحمل التنبيه على المعنى الثاني مساعيا  
**قوله** مع الاسناد يكفي في العبارة مقلوته او المراد كما قال  
 الكروي بالاسناد النسبة الحكمية وبالنسبة وقوعها **قوله** **قوله**  
 ما ذكره في جواب سوال تقدير كيف يكون الحكم بدعيها مع  
 استدلال المصنف عليه بقوله لا استواء الخ مقتضى انه  
 نظري اذ هو المحتاج لنصب الدليل بخلاف البدني

قوله والا اي وان لا  
 نقل لا صريحا اي بان  
 كان معلوما صريحا  
 فيكون تأكيدا

اي ماهو من  
 هذا القبيل  
 والافاظ  
 المشتركة

**قوله**

**قوله** ماهو من هذا القبيل ما وقعت على كل من الجزئيات  
 كذا والذي وان ومن والمراد من هذا القبيل اللفظ  
 الموضوع لمشتبهات باعتبار امرار عام على تقدير مضاف  
 اي من ما صدق هذا القبيل كما اشار الى ذلك الشارح  
 فعملت انه ليس المراد بالما صدق المعنى اي الذوات كجفت  
 الى بعض الاوهام تأمل **قوله** لا يفيد الشخص اي التعيين  
 عن بقية الشخصيات **قوله** الا بقربينة معينة كالاشارة  
 للحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والظن والخطاب  
 وتقدم المرجع **قوله** الاستواء نسبة الوضع في العبارة  
 قلب والاصل لا استواء المسميات في نسبة الوضع لان  
 الاستواء وما شابهها انما يكون في متعدد والى ذلك  
 اشار الشارح بقوله اذ مع اشتراك الكل اي المسميات في  
 تلك اي نسبة الوضع **قوله** في افادة التعيين من اضافة  
 المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي افادة ماهو من  
 هذا القبيل التعيين **قوله** في عدم افادة المعنى الموضوع  
 له فيه انما يفيد ان المعنى الموضوع له بدو بالنسبة الى  
 العام بالوضع لكن لا يفيد ان تعين المراد الا بها انتهى والبقاء  
 وقد يجاب بتقدير المضاف اي افادة تشخيص المعنى بقرينة  
 ما سبق **قوله** لزوم التعيين بمعنى التعيين والتشخيص  
 في المعنى اي فيما هو من هذا القبيل وقوله وعدمه  
 اي في الالفاظ المشتركة **واعلم** ان قوله وعدمه يحتمل

اي ماهو من  
 هذا القبيل  
 والافاظ  
 المشتركة







فان قلت المذكور تقسيمات فلم عبر عنها بالمفرد **اجيب** بان  
المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده  
العصام **قوله** على ما مر اي وذلك جار على الاعراب الذي مر  
في المقدمة **قوله** والمحمذوف هو المذكور كجمل ان المراد لفظ  
المذكور وفي اطلاق الخبرية على التقسيم حينئذ تساهل في الخبرية  
يحتل ان يكون اشار به الى ما قدم سابقا اي هذا الذي نشر فيه ان يكون  
ومعنى المذكور على الاول الذي ذكره وعلى الثاني الذي ذكره وما مجهول  
يرجح الاحتمال الاول **قوله** على ما مر في الاصلان مغنيا عن التوضيح بما **قوله** به  
بعد **قوله** ومعنى التقسيم اي اصطلاحا والمغنى جعل الشئ اقساما **قوله** به  
**قوله** هو ضم الفاعل هرا به لا محل لهذا الضمير **قوله** قيد في الظاهر  
ان ضم قيد واحد لا يسمى تقسيما وهذا بيان تقسيم الكلي واما  
تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء تقسيما  
والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من اقسامه فالاول والا  
فالثاني **قوله** باعتبار الباء سببية **قوله** تنافي القيود او تنافيها  
الاول كضم الناطق الى الحيوان فيصير انسانا وضم الصاهل اليه فيصير  
فرسا وهكذا والثاني كضم الضاحك والكاتب للانسان ويسمى الاول  
تقسما حقيقيا والثاني اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة  
حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته **قوله** والمتبادر  
اي عند اطلاق التقسيم **قوله** من هذا القبيل يعني ما اعتبر فيه  
تنافي القيود قال المحشي وفيه ان تغلب ويزيد وشرفية العلم  
والفعل انتهى ولذلك قال العصام وما نحن فيه تقسيم اعتباري

اجتماع

اجتماع العلم والفعل في يزيد وليس حقيقيا انتهى اي والاقسام  
الحقيقية لا تجتمع لتنافيها **واقول** لم تجتمع الفعلية مع العلمية  
في الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعلية الى مجرد الاسمية في  
قبل النقل افعال وبعده اسماء فآين الاجتماع **قوله** بمجال حال  
من المضاف اليه لوجود شرطه اي حال كون التقسيم مجزئا  
**قوله** او لا ظرف تقسيم **قوله** الاول اي ما مدلوله كلي حال  
كونه كائنا من مطلق اللفظ **قوله** والى مشتق وفعل لعل  
السر في اعادة الى هنا دون بقية المعطوفات الاشارة  
الى مخالفة الاولين للاخيرين في المدلول فان مدلول الاول  
بسيط والاخيرين مركب **قوله** على وجه متعلق بتقسيم  
اي على طريق سهل **قوله** فان تحقيقها علة لكيفية التقسيم  
اي انما قسم على هذا الوجه لان تحقيقها انتهى كروي **قوله** من  
مزال الاقدام اي من محال خطأ الاذهان لقوة الخلاف  
في الموضوع له او لصعوبة المذكور ففي الكلام مضاف محذور  
واستعارة ائما في مزال او في اقدام ولا يخفى تقريرها  
على من عرف البيان وفي نسخة مزالق بالقاف وعليها كتب  
الكردي ثم قال شبه الذهن بالقدم في الزلق لان الزلق  
كما يثبت للقدم يثبت للذهن انتهى **قوله** فان الحاصل  
علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته  
باسماء اخر باعتبار ان **قوله** هذه العبارة اي المعنى الحاصل  
في العقل ونسب من هذه الحسية معلوما ايضا **قوله**



مطلقا اي انفها ما غير مقيد بالاحظة الدال لا يقال يعارض هذا  
ما نقله بعض ارباب الحواشي عن السعد من انه يقال له من حيث  
حصوله عند العقل من اللفظ مفهوم لانا نقول لا معارضة لان  
المفهوم قسمان مفهوم مطلق ومفهوم مقيد بكونه مفهوما  
من اللفظ والذي في كلام الشارع هو الاول والمنقول عن السعد  
هو الثاني انتهى بهوت **قوله** بانفهام غير اي داله لا يقال مقتضى كلامه  
ان المدلول والموضوع متساويان وهو مخالف لما في شرح التجاري  
من الموضوع والمسمى خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف  
المدلول لانا نقول كلام التجاري في المدلول المطلق الشامل للادول  
الاتراي وكلام الشارع في المدلول الذي وضع له اللفظ انتهى بهوت  
**قوله** ومن حيث القصد اليه من اللفظ الخ قال السيد في حكاية شرح  
الشمس وقد يكفى في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل مجرد  
صلاحية لان يقصد من اللفظ سواء وضع له لفظا اوليا انتهى  
وهو يفيد ان اطلاق المعنى على الحاصل في العقل لا يتوقف على  
القصد المذكور بل على الصلاحية وهي اعم من القصد بالفعل  
**قوله** افادة منصوب على العلية اي لاجل افادة المخاطب  
انتهى كردي وفي نسخة الذي افاده **قوله** اما ان يمنع فاعله  
المدلول او فرض بزيادة من والاسناد مجازي على كل اذ المتع  
حقيقة العقل **قوله** من فرض صدق فان قلت لم  
لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه قلت لاشارة  
الى انه لا يشترط ان يكون للكلي افراد خارجية بل الشرط ان يكون

لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت  
اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن  
فيه ذلك الفرض بان يجعل مدخلا لاداة الفرضي كان يقال  
لو كان زيد كليا لصدق على كثير قلت **الفرض قسمان**  
**انتزاعي** بان ينتزع العقل صورة الشيء عن الشيء ويكون  
منشأ الانتزاع ذات ذلك الشيء وهذا هو المراد في امثال  
هذا المقام واختراعي بان ينتزع العقل صورة الشيء لا عن الشيء  
ولا يكون لذات الشيء مدخل في هذا الاختراع وهذا هو الفرض  
الذي يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان عمالا كان  
ناهقا وهو الموجود في الجزئي وليس بمراد هنا كما عرفت تامل  
**قوله** وعمله عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة  
الى ان الصدق في المفردات بمعنى الجمال واما في القضايا فبمعنى  
التحقق **قوله** لان الالف واللام الاولى ال لان كل كلمة وضعت  
على التزم من حرف انما يعبر عنها بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير و  
من حرف وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على  
حرف فانه يعبر باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء  
حرف جر وهكذا **قوله** ههنا اي بخلافها في قوله سابقا اللفظ  
قد بوضع الخ فانها العهد كغير **قوله** فعناه حينئذ اي معنى  
اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق ففي المتن كبرى قياس  
حذف صغراه تقريرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة  
ان السياق في تقسيمه كما اشار الى ذلك بقوله في تقرير الاكمال

قوله وهو اي الفرض  
الاختراعي وقوله  
الموجود في الجزئي  
اي لا الفرض الانتزاعي  
فانه لا يكون في الجزئي



فنقول الخ اذ هو تصوير للقياس المركب من المقدمتين **قوله**  
 مورد القسمة الخ بمحصل النتيجة لا ذاهبا **قوله** اما من الخ كان الظاهر  
 اسقاط لفظ من في الشقين ولذا قال فان كان الاول **قوله**  
 قلنا معني قولنا الخ **حاصلا** ان كبرى القياس المشار اليها اليه  
 في الرتبة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقة اي  
 حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد وصغرة وهي  
 قول المتغير من مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية **قوله** صغرة  
 طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه  
 وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى  
 هذا ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به واما ان حمل  
 على لام الجنس كما ذهب اليه المعتصم بلطف الحق فلا  
 يصلح هذا الجواب اذ المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه  
 على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ انتهى  
 قال البهوتي قوله فالقياس ينتظم حينئذ مشكل اذ لا  
 يمكن ان ينتظم في طبيعتين لما علل به هو ولما في كتب  
 الميزان من ان الطبيعة لا تدخل لها في العلوم والانتاجات  
 سواء جعلت كبرى او صغرى فبالك اذا كانتا طبيعتين  
 فقد قول العصام ما لم يقل فليمرر وافسد بعضهم القياس  
 بما **حاصلا** ان المراد من محمول الصغرى المفهوم  
 ومن موضوع الكبرى الماصدقات فلم يتكرر الحد الوسط فانتج  
 القياس واورد عليه انه على هذا لا يكون الا وسطا مكررا في شكل

يشير الى جواب الخ  
 بقوله قلنا معني قولنا  
 ح

قولنا

قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لان المراد بالمتغير  
 مفهومه في الصغرى وافراة في الكبرى كما هو المتعين في  
 كل قياس كما صرح به اهل الميزان من ان المحمول المراد منه المفهوم  
 والموضوع المراد منه الذات **والجواب** ان المراد بالمفهوم  
 في كلامهم المفهوم التضميني وهو الوصف بمعنى انه الملاحظ  
 المراعي قصدا وان لوحظ عند التقدير الافراد وملاحظة الافراد  
 عند التقدير متأت في المثال المذكور بان يراد شي ثبت له  
 التغير بخلاف ما هنا ولا تكرار تأمل **قوله** غير مندرج في  
 هذه القسمة لعله تحريف عن هذه القضية انتهى بهوتي  
 او المراد في موضوع دال هذه القسمة تأمل **قوله** الى الاقسام  
 متعلق بانقسام **قوله** لكل منها متعلق بلزوم **قوله** والجواب  
 الخ خبر ما بين قوله وما قيل ولشبهه باسم الشرط في العموم  
 افترن خبر بالفاء فما قيل من ان الخبر محذوف والتقدير  
 محبات عنه وان قوله فالجواب الخ جواب شرط مقدمي اذا  
 اردت الجواب فالجواب الخ تكلف غير محتاج اليه **قوله** لازم  
 للمقسم بحسب وجوده الذهني قال المحسني ما معناه ان ما ذكره  
 الشارع لا يصلح لحل المغالطة لان المقسم لا يرقى قسامه ذهنا  
 وخارجا لا امتناع وجود الكل بدون الجزء فيها فبالنظر للذهن  
 يعود المحذور المذكور فالصواب في الجواب ان يقال ان  
 اردتم بالمقسم الملزوم في الاول اللازم في الثاني مفهومه  
 وهو ذات ثبت لها التقسيم فالملزوم الاول مسلم والثاني

من غير ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

في الامتناع وجود الكل  
 في الامتناع وجود الكل  
 في الامتناع وجود الكل



ممنوع لان اللازم للاقسام الماصدة لا المفهوم وان اردتم  
 به الماصدة فانكسرت الحال لان الانقسام مرتب على التقسيم  
 الذي هو فعل اختياري فكيف يكون لازما قال العلامة  
 البهوتي ولك دفع الاشطال باسهل مما ذكر بان تقول  
 ما ذكره من قوله فيلزم ان المراتب عليه الفساد ممنوع لان  
 اللازم انقسام المقسم الى كل من الاقسام لا انه يلزم انقسام  
 الاقسام لكل منها فقوله في الاشطال لان الانقسام الى الاقسام  
 اي انقسام المقسم الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم الذي  
 هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام فينحل الى ان انقسام  
 المقسم لازم للاقسام وهذا لا يحذور فيه **قوله** ولازم  
 الشيء اي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم  
 ان يكون لازما ملزوما اي ملزوما للمقسم وهو الاقسام  
 باعتبار الخارج **قوله** كالكمة الخ فان لزوما الكمة الحيوان  
 من حيث صدقة على كبر ولزوم الحيوانية لزيد من حيث  
 انه فرد من افراد الحيوان فلم يوجد شرط انتاج قياس  
 المساواة وهو اتحاد جهة اللزوم **قوله** اي اما مدلوله  
 قد يصح حمل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل  
 التوجيهات المصححة للحمل خمسة اوجهها تقدير مضاف  
 قبل اللفظ الاول اي مدلول الاول فيكون في الكلام مجاز  
 بالحدف على حد واسأل القرية اي اهلها ثانياً التجوز  
 في لفظه بان يراد به المدلول فيكون مجازاً من  
 اي لفظ الاول

اي يكون اللزوم  
 الاول ممنوع والفرق  
 الثاني مسلم

اي للاخبار بالنسبة  
 عن لفظ الاول

اطلاق

اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل  
 الخبر اي اما دال ذات رابعها ان يقدر مدلوله خامسها ان  
 التجوز في لفظه بان يراد به الدال فيكون مجازاً من سلا من  
 اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على  
 التوجيهين الاولين غير سديد لانه تاويل قبل الاحتياج اليه  
 كما قال العصام وصارفة لسياق كلامه عن ظاهره  
 من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى ونحوه الى التقدير  
 في قوله وهو اسم الجنس وقوله وهو المصدر اي وهو مدلول  
 ما ذكر ليصح الحمل على ضمير الاول **قوله** وحسن الظاهر حين  
 اذ بشر الاول باللفظ المذكور بالمدلول الكلي فيستقيم الخ  
 واما قول المحشي اي وحين تقدير المبتدأ وهو مدلوله او ان كتاب  
 التجوز في الاطلاق فيستقيم حمل قوله وهو اسم الجنس على ضميرة  
 الراجع اليه على ظاهره او غير ظاهر لان اسم الجنس على ضمير  
 الاول لا توقف استقامته على التقدير والتجوز المذكور وانما توقف عليه استقامته حمل  
 الذات وما عطف عليه على الاول كما ذكرته السهم الا ان يقول  
 كلام المحشي بانه لو لم يقول بما ذكر لا يقتضي الكلام حمل ذات  
 على الاول مراد به المدلول لان الخبر عيّن المبتدأ في المعنى وحيث  
 لا يستقيم حمل اسم الجنس على ضمير الاول وهذا ظاهر ان جعل  
 الاسناد حقيقياً اما ان جعله مجازياً فالاستقامة موجودة لكن  
 قد يقال الاسناد المجازي خاص عند صاحب التلخيص ومن تبعه  
 باسناد الفعل او معناه لغيره من هوله وما هنا ليس كذلك ثم قال

اي يكون اللزوم  
 الاول ممنوع والفرق  
 الثاني مسلم

قوله باللفظ المذكور  
 اي في قول الشارح  
 اي اللفظ الذي  
 مدلوله كلي وقوله  
 لا بالمدلول الكلي  
 اي الذي عبارة  
 تقتضي تفسير الاول  
 به



المحشي وان لم يتركب التأويل في الاول بان يجعل الاول عبارة عن  
المدلول فلا بد منه في الثاني اي مدلول اسم الجنس لكن التأويل في الاول  
اولي ليكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى انتهى بالمعنى وقوله في الاول  
اي قول المصنف اها ذات وقوله بان يجعل الاول اي لفظ الاول وقوله  
ليصح الحمد اي حمل اسم الجنس دل على ذلك كلامه وقوله مدلوله قال  
الفهامة عصام الدين فيه انه اذا اريد بالمدلول الموضوع للمحشي  
فلا ينفع تأويل قوله او نسبة بينهما بالمركب من الذات والحدث  
لان المركب منهما ليس الموضوع له في الفعل والمشتق بل الحدث  
والنسبة والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث النسبة  
في المشتق وان اريد بالمدلول ما هو اعم من الموضوع له فلا حاجة  
الى هذا التأويل لان النسبة مدلول تضمني لهما الا ان يقال ان  
من الحدث والذات لا يقتضي ان يكون جميع اجزائه الحدث و  
الذات بل يكفي فيه ان يكونا من اجزائه فلا يشكل بالمشتق و  
يشكل بالفعل لان الذات ليست من اجزائه ولا يخفى انه لو  
اريد بقوله او نسبة او ذو نسبة لم يشك بالفعل ايضا  
فهذا هو التأويل الحقيقي بالتعويل انتهى وفيه نظرا لاسيا  
من ان المراد بالذات هنا ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غير  
فيشمل الزمان والسواد والبياض وحينئذ فالمراد بالذات  
في مدلول الفعل هو الزمان فلا اشكال بالفعل كالا اشكال  
بالمشتق فقد عتمد هذا الامام فحمل الذات على خصوص ما يحسم  
قام به العرض فاشكل عليه الامر **قوله** وانما اخرج المصنف

بان

عن

عن اسم الجنس اي حيث جعله قسما له مع ان اسم الجنس مقسمة  
لانقسامه الى مصدر كالضرب والى غير كرجل **قوله** كيبني الى  
اي لان الفعل والمشتق انما يبينان على المصدر لانه  
مادتهما الاشتقاق هما منه لا على مطلق الحدث كذا قال بعضهم  
والظاهر ان يقال ان معنى بناءهما عليه ان اللفظ الدال على  
الحدث الذي هو معنى المصدر انما اعتبر منه الحدث <sup>او لا</sup> **قوله** ونسب  
الى الذات فهو الفعل وان اعتبر منه الذات او لا ونسب  
اليها الحدث فهو المشتق ويستفهم لك ذلك لكن في  
كلام العصام ان اخرج المصدر من اسم الجنس ليعبر عن عليه  
بيان الفعل والمشتق مرتف بان اخرج الفرد من  
التعريف لا يصح سمي بالعرض الحاصل بدون الاخراج  
بان يقسم اسم الجنس الى المقدر وغيره انتهى **قوله** اما حدث  
وحدث قال المحشي وحدث حال من حدث خبر المشدود  
صح وقوعه حالا مع جموده واضافته للضمير لتأويله  
بالمشتق اي منفردا واضافة مثله للضمير لا يفيد التعريف  
فان قلت حدث نكر وهو لا يدل على الاحتياج للوصف  
فلم لم يجعل وحدث صفة او يقدم ليكون نصا في الحالة  
قلت اجاب المحشي عن ذلك بقوله وشهرة لفظه في  
في الحال ترفع الانتباس بالصفة فيصح وقوعه حالا من التلويح  
من غير تقديم **قوله** او غير حدث وحدث حال من غير  
كما سيذكر السارح في جواب الاشكال الا اني **قوله**  
منها اي من الحدث وغيره **قوله** والمراد بالذات ههنا



اي وليس المراد به ما قام بذاته لاخر اجه نحو السواد والبياض  
مع ان الغرض اذ خاله **قوله** ما لا يكون اي معنى مستقل  
بالمفهومية مفيد بكونه غير حدث او غير مركب منه ومن  
غيره كما قال العصام **قوله** منسوب باحوال من الهاء في منه العا  
على الحدث ومن غير اي حالة كون الحدث وغير منسوب  
الى اوصفة مركبا والعايد محذوف تقديره فيه تأمل **قوله**  
يجبر عنه الخ قيد لا بد منه بدليل الاخراج به **قوله** بما آخره دال  
ونون كزدن او تاء ونون كشتن فقول كاضرب كالقتل  
مثالان للمعبر عنه وانظر هل زدن في الفارسية اسم للضرب  
فقط وشقق اسم للمقتل فقط وبقي المصاد  
لها عبارات **قوله** وحينئذ فتكون الكاف الداخلة عليها  
استقصائية او هما اسمان لنوعين من المصدا وحينئذ  
فتكون للتشبيه الظاهر الاول **قوله** لعدم التعبير اي عنه  
في الفارسية بما ذكر وان كان قائما بالغير **قوله** ومعنى  
الجيد والمنوال الاول العنق والثاني الخشب الذي  
يلف عليه الحائك الثوب ويقال له النوال ايضا ووجه  
انوال انتهى مختار وقيل المراد بها داء الجود وكثير  
النوال وهو صحيح ايضا **قوله** ومعناه اي معني  
القيام بالغير **قوله** اختصاص الناعت المراد بالانحصار  
التعلق على وجه مخصوص وبالناعت النعت فالغي  
تعلق النعت بالمنعوت على وجه خاص كضرب زيد او افع  
منه او عليه فانه وصف متعلق به تأمل **قوله** او

قوله ومن غيره  
اي وحال منه  
الهاء في غيره  
قوله والعائد محذوف  
الخ وتقدير الكلام  
ولا مركبا مشوبا  
احدهما الى الاض  
فيه اه

بالتبعية

بالتبعية الخ عطف على ما قبله ليبين ان القيام نوعان  
كما يتبين ذلك **قوله** اي الاتحاد الخ تقسيم للتبعية فليس  
به حصول الشيء في الحيز بمعنى اخذ قدرا من الفراغ  
لخروج صفات الله وصفات المجررات حينئذ وفي تبعية  
صفات المجررات في الاشارة العقلية نظرا تأمل افاد  
ذلك المحشى وقوله الخ ومع صفات الله الخ لان الذات  
العلية منزّهة عن ذلك حتى يتبعها صفاتها فيه والمرد  
لا حصول لها في الحيز بهذا المعنى حتى يتبعها صفاتها فيه  
وقوله وفي تبعية الخ لعل وجه النظر ان الاشارة العقلية  
الى ذات المجررات غير لها الى صفاتها لان العقل غير كلاً  
منها عن الآخر فلا اتحاد في الاشارة العقلية تأمل والمراد  
بالاخذ في الاشارة ان تكون الاشارة الى احد هما عين  
الاشارة الى الآخر وفي معنى باء الملازمة او المصاحبة  
كما هو ظاهر تأمل **قوله** كما في الماديات اي المركبات  
كزيد الضارب فان الاشارة اليه شارة الى الضرب بتمام  
**قوله** كما في المجررات اي عن المادة كالعقول العشرة التي  
اتت بها الحكماء والملازمة على قول فان الاشارة اليها بالعقل  
اشارة الى اوصافها تبعا وقد علمت ما فيه والكافي في  
الموضعين استقصائية كالا يخفى **قوله** في وضع اللفظ  
الخ كضارب وضرب فانها موضوعان بازاء الحدث  
الذات معتبر بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو

سم اي المقول  
العشرة

اي من قوله  
السابق قريبا  
لعل وجه النظر  
ان الاشارة العقلية  
الخ اه



١٤٥

ري

في قوة قوله اما غير حدث وحدث **قوله** وارجع الى تقسيمات  
ثلاثة بان يقال اللفظ اما حدث وحدث او لا الاول المصدر  
والثاني اما ذات وحدثا او لا الاول اسم الجنس و  
الثاني اما مركب منهما ومن نسبة من طرف الذات **قوله** وارجع الى تقسيمات  
اولا الاول المشتق والثاني الفعل انتهى محسني **قوله** وارجع الى تقسيمات  
فلا يضرب لوجه لهذا التفريع فكان الاول الاتيان بالواو  
والمراد بالرسالة اطلاقه وعدم حثه عن التفسير **قوله** وارجع الى تقسيمات  
واحد الخ من عطف العلة على المعلول فكانه قال ان ثلاثة بان يقال التقسيم  
احتمال الخ **قوله** فلا يمنع الاختصار اى في الاقسام الاربعية الذي مدلوله بان يقال التقسيم  
الاولية لان سائر الاقسام الآتية ترجع الى الفعل والمشتق **قوله** وارجع الى تقسيمات  
فقام الحديث به اى بدلوله التضمني وهو الذات **قوله** وارجع الى تقسيمات  
وهو ظرف المكان المراد به وبظرف الزمان الآتي ما شارك **قوله** وارجع الى تقسيمات  
الحديث في المادة كبرى ومذهب ليصير جعله قسما من **قوله** وارجع الى تقسيمات  
من المشتق وجعل اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو **قوله** وارجع الى تقسيمات  
الاولى **قوله** وارجع الى تقسيمات **قوله** وارجع الى تقسيمات **قوله** وارجع الى تقسيمات







وهو القوي

انضمام امر اليه علم بما تقدم **قوله** ان كانت في الخطاب يحتمل ان تكون  
في رتبة اذ القرينة نفس الخطاب كما يوجد من قول انا ارجو فان  
ما يفيد من قوله في التسمية الاول من الخاتمة بانضمام قرينة  
من الخطاب حيث بين القرينة بالخطاب وان يكون من طرفية المطلق  
في المقيد لان الخطاب جزئي من جزئيات القرينة او باعتبار  
ان يراد بالقرينة مطلق الخطاب وبالخطاب جزئياته وهي  
الخطاب باعتبار تعيينه بالصدور عن المتكلم بالنسبة للشكل  
وبكونه مع مخاطبة بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا بالغائب  
تقدم ذكره بالنسبة للغائب وهذا الاخير هو الذي اشار اليه  
المحشي **قوله** يعني المخاطبة اي وليس المراد بالخطاب ما قابل  
التكلم والغيب لتقصوه وحمل عصام الخطاب على مخاطبة  
به على حد قوام خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اي المخاطبة  
به ونص عبارة الخطاب في اللغة توجيه الكلام الى الغير لا انما  
ثم نقل الى الكلام الموجه به الى الغير للافهام كذا في التلويح والظاهر  
حيث قال فالقرينة اما في الكلام وهو امض هذا كلامه **قوله**  
فيستأول اي حيث اراد بالخطاب المخاطبة ووجه التناول  
ان المخاطبة توجيه الكلام الى حاضر اعم من ان يكون الحاضر حقيقا  
او مقدر فدخل فيه الغائب لانه حاضر تقدير باعتبار سبق  
ذكره او حصوله في العقل لكن ربما يقال الغائب لم يوجد له  
كلام فان قولك زيد ضرب مثلا انما وجهه الى المخاطبة حقيقة

من  
حيث  
ليست  
المدة  
اي  
قد  
6

قوله المنقول اليه  
اي وهو اسم للفعل  
المدكور في قوله المنقول  
والمنقول منه هو المصدر  
المدكور في قوله توجيه  
الكلام اليه

او

او تقدير لاجل الاخبار بضرارية زيد سواء كان زيد حاضرا  
تحقيقا او تقدير فالاولى في تفسير الخطاب ليتضح الشمول للضمين  
الغائب ما ذكره العصام **قوله** فان ما يفيد تعليل لصحة التمثيل  
بما ذكره وكذا يقال فيما بعد **قوله** من القرينة بيان لما وقوله  
بذلك اللفظ متعلق بمراد وقوله بعصو متعلق بيسار **قوله**  
منها اي من هذا وذلك اي وشبههما وقوله من المعنى بيان  
لما **قوله** انما هو هذه اي الاشارة الحسية **قوله** الذي هو معين  
صفة المراد وقوله باعتبار تعيينه متعلق بمعين وقوله  
بنسبة مضمون تنازع كل من يسار وتعيينه والمراد  
بالمضمون المعروف انتسابه كنبوت المجيء مثلا في المثال الاتي  
وانما كان هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوي يدرك  
بالعقل **قوله** صليته اي كل منهما والضمير في اليه المراد وفي  
اقرانها الى الصلة وفي به لكل منهما والمعلوم والمعروف  
بالرفع صفتان لا انتساب كما يدل عليه كلامه والمعنى كما يظهر  
بالتأمل اما قرانها بالرفوع الى تطف عن غيبه بما ذكرنا  
**قوله** ولا يخفى ان يحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وازالة  
لما كاد ان يتوهم او توهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه  
المقدم بدون انضمام ما ذكره ويحتمل ان يكون اعتضا على  
المصنف في عدم ذكر الاختصار المذكور والظاهر الاول **قوله**  
للاختصار دخل تحت الكافي الاشارة والوصف وانما اتى

المعنى المراد من كل منهما  
انتساب مضمون



بمثلا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل فاعالتوه كونها استقصا  
**قوله** كما سيأتي تحقيقه اي في التنبيه الثاني من الخاتمة  
**قوله** فقد يعود الى مفهوم كلي كقوله الرجل الرمثه وقوله  
 وقد يشار به الى الجنس كقوله عند ذكر الحيوان هذا  
 كلي **قوله** يراد به كلي كقوله الذي يصدق على كثير مفهوم  
 الانسان مثلا **قوله** وقد اجيب الى حاصله ان كلام  
 الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلي بالذي مثلا مجاز  
 والكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال وان استعمال ضمير  
 الغائب في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه جزئيا اضافيا  
 لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقة او  
 اضافية هذا كلامه لكن سيأتي في الكلام على التنبيه الثاني  
 ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما مر به اليد  
 سره وحينئذ يستعمل في الكلي الذي جزئي اضافي حقيقة  
 كضمير الغائب فتخصص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم **قوله**  
 الاربعة اي الحروف والضمير واسم الاشارة والموصول **قوله**  
 حروف الهجاء هي الحروف التي تبني وتركب منها الكلمة  
 كالالف والباء تمثيل للاسماء فالباء مثلا موضوع لكل فرد فرد  
 مما صدق عليه **قوله** وكذا اللفظ التغير اي والتشخيص  
 والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اي  
 فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه كون الشيء معينا

وكون الشيء متخصا وكون الشيء غير صادق على كثيرين  
**قوله** كالكافية اي فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق  
 عليه الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة  
 ويقال بنظر ذلك في الشافية وسجاء **قوله** عن هذا  
 الاعتراض بان المذكورات موضوعة للامر الكلي لا للأفراد  
 فقوله المحشي في اسماء الكتب انها من قبيل الوضع الخاص  
 الخاص مبني على مذهب من يجعلها من حيز علم الشخص  
 والتحقيق بما ذكرنا وهو انها من حيز علم الجنس وقوله  
 والتعدد اللفظي اعتباري لا يبنى عليه مثل تعدد زيد  
 في امكانه غير صحيح فان التعدد في الاول موجود في ان  
 واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه  
 في الثاني كما يظهر بالتأمل واما اسماء العلوم كالفقه ونحو  
 فمن حيز علم الشخص اذ عرفت ذلك فما عرّض به من هذه الامور  
 ليس بما نحن فيه فلا يضر خروجها عنه **الخاتمة**  
**قوله** حال من المبتدأ اي على مذهب سيبويه **قوله** او من ضمير  
 الاضافة لادني ملايسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدأ لكنه  
 لما كان بمعناه كان كأنه راجع اليه على ما ذكر انما يتجه على  
 جعل الخاتمة مبتدأ اما جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر  
 او من ضمير الموصول الواقع صفة للمبتدأ تأويل **قوله** فلا يحتاج  
 الى الواو والواو الا انه يذكر الواو يحصل النظام قطعاً اذ لا يصح  
 كون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترب بالواو وبعد

قوله حصل النظام  
 اي تكوله الخاتمة  
 موافقة للمقدمة  
 والتقسيم السابقين  
 في كونها مبتدأ وخبر  
 محذوف او بالعكس

١٢  
 حيز  
 لبر  
 المفعول  
 اي  
 قد



باب في بيان ما يستلزم من  
النظام في اعرابها  
في اعرابها

ذكرها حصوله محتمل جعل الجملة جالية والمراد بالنظام  
موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابها السابق  
وقد يقال مع تعلق السارح بما ذكر لم يحصل النظام  
ايضالا ان المذكور بعد كل منها اجزائه المشتمل هو عليها  
والمذكور بعدها امور خارجة لها تعلق بالمتبدا و  
الخبر او جملة معطوفة على جملة المتبدا والخبر وحجاب  
عنه بان المراد ببقاء النظام بقاؤه من جهة الاعراب  
وان كان تمامه لا يحصل الا بحذف قول وتشميل فبعبارة  
عنه بان يلاحظ لبيان التنبيه من اول الامر على ان  
المذكور في الخاتمة علم مما تقدم ورعاية جانب المعنى  
اولى على ان لنرا ان نعر بجملة تشتمل خبرا كما هو ظاهر في التنبيه  
ونعتذر عن ترك اصل النظام بما ذكر اذ مراعاة  
النظام قد ترسيرا لا يقتضي تعلق هذا الحذف الخطي  
على ان العصام منع اعراب السارح بان يتم حذف الموصول  
مع الصلة **قوله** تشتمل على كل من هذا فبعبارة ما يقال انه يلزم  
على ما ذكر استكمال الشيء على نفسه **قوله** ولما كان ما فيها  
اشارته الى ان اطلاق التبيينات على ما ذكر ليس لكونها  
بدائية اولية بل ما ذكره **قوله** التنبيه الاول اعلم ان  
المصنف سيصرح في بعض التبيينات بان ما ذكره في  
علم من التقسيم السابق ولم يصرح بذلك في البعض الآخر  
وهذا التنبيه من ذلك البعض مع انه كما مثاله علم مما سبق

قوله بانها اي لفظ  
تشتمل

فلعل

فلعل السري التصريح في البعض الاهتمام باظهار معلق  
من التقسيم لنوع خفاء في علم منه او ان ملذ كرفيه لم يعلم الا من  
تقسيمه لا من كلام غيره بخلاف البعض الآخر فان ما يد كرفيه يعلم  
من كلام غيره فلم يحل علمه على تقسيمه لئلا يتوهم انه لم يعلم الا منه  
كذا افاده العصام **قوله** الى الضمير الخ يد لك على ان مراد المصنف الثلاثة  
ما ذكره السارح قوله في ان مدلولاتها ليست معاني في غيره وقوله  
في اسماء الاحرف فاندفع ما عساه يقال الثلاثة كما تحتل ما ذكر تحتل  
اشين منها مع الحرف **قوله** مشتركة بكسر الراء **قوله** ليست معاني في غيرها  
اي جالصة في غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها  
له في الوضع لمشتخصات باعتبار اعرام **قوله** يعني معاني الخ  
اشارته الى ان المشترك فيما ذكر حقيقة انما هو المعاني لا الالفاظ  
كما هو ظاهر المتن لان ما ذكر وصف للمعاني لا الالفاظ **قوله**  
في ان كلام الخ كان الاول ان يقول في انها ذو مشترك فيه تأمل  
**قوله** معنى في نفسه اي حاصل في نفسه لا يحتاج في حصوله  
وتصوره الى انضمام شيء بخلاف الحرف واما الاحتياج الى القرينة  
فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل لتعيين وتشخيص  
المراد من اللفظ كما سيعلم مما تنقله عن العصام **قوله** ملحوظ قصد  
الخ هذه الاوصاف كاشفة كما يعلم بالتأمل **قوله** وان كانت الواو  
الحال وان زائدة كما قالوا به في مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة متلوية  
فعلها متصرف ولم يقرن بقدر **قوله** تحصل اي من اللفظ وانما  
قيد ما بذلك لان تحصل ما ذكر وتعلقه في حد ذاته يمكن من غير







عن الاشارة العقلية التي هي الصلة **قوله** ليس الا الامر الخ اي  
وهو المفهوم الكلي الصادق على الافراد **قوله** بخلاف قرينة الخ اضافة  
قرينة لما بعد هاء بتاينه **قوله** فلذلك كانا جزئيين الخ في  
وصف اللفظ بالجزئية والكلمة يجوز من وصف المدلول بوصف  
الدال اذ لا يوصف بها حقيقة الا المعنى **قوله** وفيه اي في كون  
الموصول كليا بحث **حاصل** ان المصنف تقدم له في التقسيم  
ان الموصول موضوع على شخص فكيف يجعله هنا كليا **قوله** وعدم  
فهم الخ اي ان كانت شبهة عدم فهم السامع المعنى الجزئي دفعت  
بان ذلك لا يقتضي الكلية كما في الاعلام المشتركة فان السامع  
لفظ زيد مع وجود عشرة اشخاص مثلا هو اسم كل واحد  
منهم لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا **قوله** لا يجب  
الكلية كان الظاهر لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق بالجواز  
مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه لا يجوز الحكم عليه  
بالكلية هذا ان حصص المعنى بما ذكر اما اذا اريد العموم فالعبارة  
على خلاف هوها تامل **قوله** اللهم الا ان يقال **حاصل** ان المصنف  
اذا جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظات  
وهو ملا حظة الصلة مع قطع النظر عن الاختصار الخادج لانه  
جعل كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه وافاد العلاء  
الحشي ان ما ذكر يقتضي ارتفاع الفرق لان الباب مفتوح في الكل  
فانها باعتبار بعض ملاحظات كليا على ان قرينة الموصول لو عبرت  
بتمامها وفي مضمون الصلة مع الاختصار الخادج لم تكن مفيدة للجزئية

دائما تمامها

اي لا يوجب الكلية  
بل قد يجوز فيها  
ايراد المعنى غير المعين

دائما كما يفيد كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول  
في جزئي نحو الذي جاء من بغداد زيد وتارة تفيد الكلية  
كما اذا استعمل الموصول في كلي هو جزئي اضافي نحو الذي جاء  
من بغداد رجل وحيتئذ فلا مانع من عدم جزئيا نظرا للاول  
وكليا نظرا للثاني وعليه حمل كلام المصنف في الموضوعين فعلى  
هذا قوله الاشارة العقلية لا تفيد الشخص قضية مطلقة اي  
حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لا دأمة اي حكم  
فيها بدوام السلب **قوله** والاشارة العقلية عطف تفسير  
لشمله ويشمل **قوله** مع قطع النظر لوان باي قبل مع لكان اوضح لان ما  
ذكر بيان لما جردت عنه القرينة **قوله** والا فلا يستقيم كلامه  
اي اذ لا ينظر الى الموصول مع مجرد قرينة الصلة وذلك  
صادق بصورتيه الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة الثانية  
ان ينظر اليه مجردا عن القرينة **قوله** اذا القرينة الخ رد  
للمصوغة الاولى وقوله وان لم تعتبر رد للمصوغة الثانية تامل  
**قوله** ظاهرا اي وما في نفس الامر فالمعتبر ما ذكر مع الاختصار  
الخارجي مثلا **التنبيه الثالث** **قوله** الفرق بين العلم والمظهر  
قد يقال علمهما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة و  
بين وبين الموصول وبين وبين الحرف فلم يقتض في علم الفرق  
على ما ذكر فان اجيب بان وجه التخصيص عدم افادة  
تقسيم للفرق بين غيرهما لكونه لم يذكر في تقسيمه الاهما قبل  
عليه ان المصنف لم يستند علم الفرق الى تقسيم الغير وانما

اي الكلية  
التي هي  
بالشبهة  
لما هو  
منه كزيد  
فان جزئ  
يشمله ويشمل  
بقية افراد  
الوجوب  
على وجه  
البدل

غيره  
اي المظهر



اسند الى تقسيمه ولا شك ان الفرق بين العلم والثلاثة  
فهم منه وان اجيب بان وجهه استقامة ارجاع الضمير  
الا في قوله اليها فيل انه كان يمكنه ان يظهر فيقول  
الى الضمير والعلم وقد يجاب **بانه** لما كانت الاربعة مشتركة  
في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احد  
والعلم بينه وبين بقيتها **قوله** حيث صرح بخصوص المعنى  
الذي اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك اما  
هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمير بالنسبة للمعنى مع  
انه اخرج الاعلام الى الفرق واجيب **بانه** ليس المراد  
بخصوص المعنى وحدته كما هو الظاهر بل المراد تعيينه وميزة  
سواء احدثا وتعد او يبقى على ظاهره والمراد وحدة المعنى  
بالنظر الى خصوص الوضع له وحيد في المشترك كما افاده  
المحشي **قوله** دون اسم الاشارة كان عليه ان يقول والموصول  
لانه كما علم فساد به بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساد به بالنسبة  
لاخراج الموصول وقد يعتذر عن عدم ذكر الموصول بحكمه  
عليه في التنبيه الثاني بانه كلي وعليه فلا يكون التقسيم  
بالنسبة لاخرجه فاسد كما افاده عصام وما ذكره لا ياتي في  
الحرف فكان عليه ان يقول دون اسم الاشارة والحرف  
**قوله** فلنا اي اعتقاد او عبر عنه بالظن اشارة الى ضعفه  
وانما ظنوا ذلك امالا لانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع  
للقدر المشترك والضمير للجزئيات فجعلوا التعيين في

عليه

فرقام

ان اسم الاشارة  
موضوع لامر عام

الاول

قوله وفي الثاني مقتضى الوضع  
اي وسعوا التعيين في  
الثاني مقتضى الوضع

الاول مستفاد من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع واما  
لانهم ظنوا ان كلامهما موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر  
المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعيين  
المعبر في وضعه والضمير مفيد له وكان متسا هذين  
الظنين انهم حين اطلاق الضمير فهو من لفظ الضمير  
التعيين من غير ضمنية من المستقل الى اللفظ فظنوا  
ان الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك  
ضمنية لازمة حين الاطلاق من خطاب او تكلم او سبق  
مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعيين  
عالم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية افاد ذلك العصام  
وكلام المصنف يحتمل الامرين وان حمل السارح على الاول  
تأمل **قوله** الا انه اي اسم الاشارة اي مدلوله اذا متعين بالقرينة  
انما هو المدلول لا اللفظ **التنبيه الرابع قوله** من هذا التقييم  
اي حيث قال فيه والثاني اي اللفظ الموضوع لمصنف مدلوله اما  
ان يكون معنى في غير يتعين بانضمام ذلك الغير اليه اي يحصل  
في الذهن ولا في الخارج الا بانضمام المتعلق اليه وهو الحق  
**قوله** ان معنى قول النحاة ان لا يخفى ان ما ذكره يتبين معنى  
قول النحاة معنى في غير فقط لذلك القول بتمامه فكان  
الاولى ان يقول ان معنى قول النحاة معنى في غير **قوله**  
انه لا يستقل بالمفهومية اي لا يستقل معناه بفهمه من لفظ  
الحرف الموضوع له بل لابد من انضمام المتعلق اي وليس معناه



ان معنى الحرف ثابت في الغير الذي هو المتعلق كما هو ظاهر  
العبارة **قوله** بل يكون الخ اما احتياج لذلك مع فهمه بما قبله  
لصدق ما قبله بان لا يكون ملحوظا مطلقا وهو غير  
مراد **قوله** وعلى انه اي وملحوظا على انه اي معنى  
الحرف وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق ان  
قبل كيف يكون معنى الحرف وسيلة وآلة للمتعلق  
مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق  
كما صرح بذلك الشارح في التفسير فعني الحرف متأخر  
عن المتعلق والوسيلة والآلة يجب ان تكون متقدمة  
**قلت** ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ما ذكرنا  
وانما المراد به ربط معنى العامل بمعنى المجرور بقرينة قوله  
فيما سياتي وجعله آلة لتعريف حالهما وميزة مشاهدتهما  
على هيئة الانضمام والارتباط ولا يشك انه لا يتحقق  
ايصال معنى السهر الى البصر وربطه به الا بواسطة  
معنى الحرف او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا ولا خارجا  
الا بالمتعلق اي بالنسبة للسامع وكونه وسيلة وآلة  
بالنسبة للمتكلم فلا منافاة او يقال المراد انه وسيلة  
والآلة ملاحظة حال المتعلق وصفه والمتوقف  
عليه وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا انما هو ذات  
تأمل **قوله** فاستوضح ذلك اي طلب وضوحه  
مما ذكر **قوله** وآلة لتعريف حالهما اي حال زيدو

القيام

القيام فيه نظير ما تقدم فانه النسبة لا توجد الا بها  
فكيف تكون آلة مع ان الآلة لا بد ان تكون متقدمة  
واجيب بان المتوقف عليه وجودها ذاتها  
والذي هي الآلة حالهما اي وصفها يكون الاول  
منسوبا والثاني منسوبا اليه تأمل **قوله** لا يمكن لك  
اي لاسيوع لك فضمير ملين معنى لاسيوع **قوله** ان تخلم  
عليها او بها وذلك لان صحة الحكم على الشيء او به فرع  
قصده كما ذكره المحشي وهو في تلك الحالة **قوله** غير  
مقصود **قوله** بانها من بات النسب الخ تصوير  
لاجراد الاحكام بان تقول نسبة القيام الى زيد اضافية  
وكذلك اجراء الحكم بها بان تقول ما يبحث عنه نسبة  
القيام الى زيد **قوله** وهذا اي كون النسبة قد تكون ملحوظة  
قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر اي كون  
المبصر **قوله** كما يمكن لك للصورة اي كما يسوغ لك الحكم للصورة  
اعم من ان يكون عليها او بها وحينئذ فالعين باللام اولى من التبيين  
او الباء لا يهاهما القصور **قوله** معنى الابتداء الاضافة بيانية **قوله**  
مثلا تقدم توجيه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع اليه **قوله**  
ويلزم منه ادراك متعلقه الخ انما يلزم ذلك لان الابتداء  
معنى نسبي لا يتعين الا بالمنسوب اليه الذي هو متعلقه فاذا  
لم يلاحظ لم يحصل فرد من ما صدقات الابتداء يكون مدلوله  
له **قوله** تبعا في مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض في



مقابلة قوله وبالذات ومؤدّى الشئ هنا وفيما تقدم  
واحد وانما كان ادراك المتعلق بعبارة العرض لانه شرط  
في التعيين لا في التحقيق **قوله** اجمالا بان يتعلّق مبتدأ منه  
لا بعيد كونه البصر مثلا **قوله** هيئة الانضمام الاضافة بيانية  
**قوله** وهذا الاشارة لقوله معنى الابتداء معنى له تعلّق بالفتح  
**قوله** ما ذكره ابن الحاجب اي محصل ما ذكره اذ ليس ما ذكره الشارح  
عين ما ذكره ابن الحاجب **قوله** اذ لا يمكن ادراكه علة للعلة اي  
انما حصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن **قوله** لا لان الواضع  
عطف على ليحصل ومعناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط  
الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والمقصود ردّ ما  
قاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية  
ان الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه بخلاف  
الاسماء اللازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط في دلالتها  
ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود من وضعها وهو التوصل  
لجعل اسماء الاجناس صفات وحاصل الرد ان ذكر المتعلق  
لا اشتراط لا يفيد نفعاً ولا يرجع الى طأيل في عدم استقلال  
الحرف بالمفهومية لانه يقتضي انه لو لم يشترط ذلك لحصلت  
الدلالة ووجد الفهم وذلك مناف لعدم الاستقلال لان معناه  
ان الحرف لا يستفاد منه معنى اصلا والا بذكر المتعلق على معناه  
الافراي اي الجزئي فهي صفة كاشفة لان معنى الحرف  
لا يكون الاجزئيا **قوله** وايضا حيث لا دليل على خاصه

ان الواضع لم يصرح باشتراط ذكر المتعلق في دلالة الحرف ولا بان  
ذكر المضاف اليه في الاسماء اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك الى  
جعلها صفات وانما العلامة ابن الحاجب اثبت ذلك من عند  
نفسه اخذ من تتبع موارد الاستعمال واذا كان كذلك فكل من  
الاسماء والحروف اللازمة للاضافة قد التزم فيها ذكر المتعلق  
في الاول والمضاف اليه في الثاني فالحكم بذكره في الاول لا اشتراط  
الواضع وفي الثاني ليتوصل الى ما ذكره لا لا اشتراط حكم تحت  
اي صرف **قوله** وما بيان الخ معطوف على محذوف اي اما كون  
معنى الحرف غير مستقل فقد عرفت وما بيان عموم الخ **قوله** بخلاف  
الخ حال من الضمير في لا يستقل العائد الى الحرف اي حالة  
كونه ملتبسا بخلاف الخ **قوله** والفعل وان كان الخ لا تظهر  
موافقته للعربية الا بحذف قوله وان كان ليكون خبر المبتدأ  
قوله تمام معناه الخ او حذف قوله الا ان ليكون ما بعده  
خبرة وتكون الجملة الواقعة بين المبتدأ والخبر جالية وان  
وضليّة تأمل **قوله** غير مستقل بالمفهومية وذلك لعدم  
استقلال جزئه الذي هو النسبة اذ المركب من المستقل  
وغيره غير مستقل تأمل **قوله** الا ان جزء معناه اعني الحدث  
الخ فان قلت ما تقول في الزمان قلت هو كالنسبة  
في انه اعتبر في معنى الفعل على انه قيد للحدث فهو غير  
مستقل بالمفهومية **قوله** يدل على حدث اي وضع  
وكذا على الزمن لتصريح النجاة بانه من مدلوله واما على



الفاعل فالتراما كما صرح به غير واحد ووضعنا بناءً على  
 ظاهر كلام المصنف في التفسير **قوله** فانها ملحوظة الخ  
 على لكونها جزئية اللازمة له كونه غير مستقلة بالمفهومية  
 او علة لحدوثه وتقديره وهي غير مستقلة **قوله** الا ان  
 احدهما مستثنى من محذوف تقديره وهذا الامر ان  
 لا يختلفان في حالة من الحالات الا في هذه الحالة **قوله**  
 متعينا في نفسه بوجه هو كون كل حدث لا بد له من محدث  
**قوله** وملحوظا بذلك الوجه اي متعللا به ليمكن تعقل  
 النسبة بينه وبين الحدث **قوله** لكن اللفظ لا يدل عليه  
 اي على الفاعل اي لا يدل عليه وضعنا بل يدل عليه التزاما  
 وهذا صريح في مخالفة المصنف اذا الفعل باتفاق المصنف  
 والخاتمة لا يدل على فاعل مخصوص وضعنا وانما يدل على  
 حدث وذات ما وقع منها الحدث وليستدل على  
 خصوصية الفاعل بذكره **قوله** فلا يتحصل هذا الجزاء اي  
 وهو الحدث **قوله** فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق معنى  
 الحروف ان لا ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل  
 معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى  
 الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم  
 يذكر فانه يستفاد حدث منسوب الى فاعل ما يحصل الفرق  
 بين الحرف والفعل من هذه الحيثية كما اشار الى ذلك المحشي  
 تأمل **قوله** فلا يصلح تفريع على كون المجموع غير مستقل **قوله**

ان يحكم عليه بشي اي كما لا يصلح ان يحكم به **قوله** ولم يبلغ  
 المحل للفاء لانه مفرع على ما قبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتق  
 فعده بالي **قوله** ولم يضم الى المنسوب اليه اي وهو الفاعل  
 و**قوله** كذلك اي بان يجعل المجموع مدلول المنسوب  
 اليه الذي هو الفاعل غير سديد لانه انما هو المقام عنه تأمل  
 قال المحشي لا يذهب عليك ان هذا السؤال انما يرد على ما زعم  
 من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون  
 الفاعل مخصوصا كان او غيره وقد علمت ما فيه **قوله** مع  
 انها اي النسبة حالة بينهما اي بين المنسوب والمنسوب  
 اليه **قوله** متعلقه بالمنسوب اليه اي من جهة ان ما قامت  
 به لا يوجد الا به وضم الشيء لما قام به احق من ضمه لما له  
 به نوع تعلق **قوله** كذلك الصفة اي يستفاد منها نسبة غير  
 تامة وطرفان **قوله** منفردة بنفسها غير مربوطة  
 بغيرها صفتان كاشتقتان اذ معنى كون النسبة تامة  
 في الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها بالغير كالفعل وبيان  
 ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة  
 كما تقدم فهي مفهومة منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ  
 فليست مرتبطة بالفاعل اي ليس وجودها مرتبطا بوجوده  
 وان كان القصد من التركيب افادتها **قوله** لا تقتضي التفسير  
 لما قبله على تسف ما تقدم وقوله انفراد اي المعنى الذي هو  
 النسبة و**قوله** عن غيره اي الذات والضمير في ارتباطها

كلفظ الفعل  
 قول اليهودي  
 يجعل المجموع  
 مدلول



للنسبة وفيه للغير المراد به الذات ايضا وهذا متعين  
 ودليله كون قوله لا تقتضي انفراد المعنى عن غيره واقعا في  
 مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها به  
 واقعا في مقابلة قوله غير مربوطة بغيرها أصلا كما يدل  
 عليه المقام وهذا مما يعين ما قلناه وأما كون المراد بالمعنى  
 المضاف اليه انفراد الحدث وبضمير ارتباطها الصفة  
 بمعنى الحدث فيمّا لا مساغ له اذ يحجب الذوق السليم و  
 الطبع المستقيم **قوله** فلم هذا أي كون النسبة غير مقصورة  
 بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له ولما قبله **قوله**  
 فلا تصلح للحكم أي لمنع الحكم والضمير ان في عليها وبها  
 للصفة أي اذا عرفت ان النسبة في الصفة غير داخلية في  
 مدلولها وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد فلا تصلح  
 له الخ وكلام المحشي يقتضي ان ضميري عليها وبها بالنسبة  
 وذلك يشعر بان النسبة الداخلية في مفهوم الفعل  
 تصلح للحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم في مفهومه  
 انما هو الحدث والفرق بين النسبتين انما هو كون احدهما  
 تقييدية والاخرى تامة ونص كلام الهروي **قوله**  
 واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها الا غير  
 ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال الذات والحدث  
 والمحكوم عليه وبه لا بد ان يكون قصداً لا ان صحة  
 الحكم على الشيء وبه فرع قصد لا انتهى **قوله** فان قلت

الخ

الخ قال المحشي ما معناه حاصل الاشكال معارضة للدليل  
 المتقدم وهو **قوله** اجيب بان النسبة في الفعل الخ  
 فكانه قال ما ذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من  
 ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا  
 دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم وذلك  
 الدليل اتفاق النخاة على ان مجموع قام ابوه من زيد  
 قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته  
 ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه النخاة وكل ما خالف ما  
 اجمع عليه النخاة باطل ينتج ما ذكرته باطل **قوله**  
**قلت** الخ حاصله كما افاده الهروي منع صغرى  
 القياس وهي قوله ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه  
 النخاة فان المراد بقول النخاة قام ابوه خبر عن زيد ان  
 القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد لان الجملة  
 بتمامها من حيث ذاتها محكوم بها فلا يعارض ما تقدم **قوله**  
 المقصود ههنا حكمان لو قال المفهوم بدل المقصود  
 لكان اولى لان المقصود حكم واحد كما سيصرح به **قوله**  
 ليس بمفهومين كان الاولى ان يعبر بمقصودين كما  
 لا يخفى **قوله** بل المقصود الاصلى احدهما اي وهو الثاني  
**قوله** لتعين المحكوم عليه اي وهو الاب **قوله** واوقعت  
 النسبة بينهما اي بين قام واي زيد **قوله** لم ترتبط  
 بغيره اي غير اي زيد وهو زيد مثلاً **قوله** كذلك بل

الخ قال المحشي ما معناه حاصل الاشكال معارضة للدليل المتقدم وهو قوله اجيب بان النسبة في الفعل الخ فكانه قال ما ذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم وذلك الدليل اتفاق النخاة على ان مجموع قام ابوه من زيد قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه النخاة وكل ما خالف ما اجمع عليه النخاة باطل ينتج ما ذكرته باطل



الذي قصد النجاة انا هو الحكم على زيد بقيام الاب و  
 ليس المقصود في مثل ذلك التركيب الا ذلك الحكم و  
 المعترض فهم ان في الكلام حكمين احدهما الحكم على  
 الاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك الجملة التي  
 هي الفعل والفاعل **قوله** لتجريد اي قام اي **قوله**  
 الذي يستحيل صفة للارتباط **قوله** مع ايقاع النسبة  
 اي بين قام والاب واما استحالة ذلك مع ما ذكر  
 لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال  
 بنا في الارتباط **التنبيه الخامس** **قوله** ان ضاربا  
 لا يربط الانسب ان يقول ان حد الفعل لا يرد عليه ضارب  
 ومع ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العائد على المشتق لان  
 ما ذكر لا يخص ضاربا **قوله** على حد الفعل يحتمل ان يراد به  
 الحد المستفاد من التقسيم ويحتمل ان يراد به الحد المشهور بين  
 النجاة وهو ظاهر صنيغ الشارح **قوله** الخويون حد وال  
 الظاهر ان غرضه بيان ما عليه الايراد وبعد حد الفعل المذكور  
 في كتب النجاة المسموع منهم مراد فيه قيد وضعا حيث قالوا  
 ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا  
 وحينئذ لا يرد ما ذكر لان هذا القيد يخرج له كما انه مدخل نحو  
 عسى وليس **قوله** يصدق عليه هذا الحد اولا ولا ان مصطلح  
 الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال  
 وهو يدل على الزمن الحال جزء مفهومه واما ثانيا فبالنقل

لا استعمال

لا استعماله في احد الازمنة ما عدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج  
 في دفعه الى كلمة كما قال المحشي **قوله** فالحديث ليس بما نفع اي من  
 دخول الغير وهو المشتق **قوله** علم انه لا يرد اي لان ما سبق  
 في التقسيم يدل على ان المراد بقولهم معنى في نفسه الحدث  
 ونسبته الى موضوع ما فانه قيل ما دل على حدث منسوب  
 الى فاعل مما مقترن الى فاعل الحدث في مفهومه اولا اندفع  
 ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المصنف بقوله فانه **قوله**  
 على ان الحدث على تعليلية اي وانما كان ما ذكر مقتضيا  
 لعدم الورد لان الحدث اول ما اي شي اعتبر في مفهومه  
 اي الفعل **قوله** فضارب ليس كذلك تفريع على التقليل  
 المذكور اي ليس الحدث اول ما اعتبر في مفهومه **قوله**  
 لانه يدل على ذات الخ اي فاول ما اعتبر في مفهومه الذات  
**قوله** ونسبة الحدث الى الاولى ان يقول وحدث منسوب  
 اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هي التقيد  
 فقط كما تقدم في التنبيه الرابع **قوله** وتكون كلمة ما  
 نافية اي في قول المصنف ما دل وهذا الاحتمال وان  
 كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر الشوق **قوله**  
 الى ضاربا الا ان الشايع المتبادر من ما الموصولة والشايع  
 في النفي لم يدل او لا يدل ولهذا رجع المصنف جعل ما  
 موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي  
**التنبيه السادس** **قوله** ومنه يعلم معطوف على محذوف

قوله لم يدل على النفي  
 احد هاتين



اي يبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله قد عرفت في  
التبنييه السابق لوجود الفضل بالترجمة بينه وبينه ولا على  
قوله السادس من هذا العدم وجود مقام الوصل ولا على مقدر هو  
منه يعلم امور سبقت ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر  
في هذا التبنييه **قوله** بين اسم الجنس اي نوع منه وهو الموضع  
للذات لانه المذكور فيما سبق وقد يقال اذا علم الفرق بين هذا  
النوع وبين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثاني وبينه بالقياس  
عليه او يقال كما قال المولى عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم  
يسبق اعتمادا على اشتهاه مفهومه **قوله** وهو الاكثر اى شهرة  
بين القوم **قوله** ويسمى اي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة  
**قوله** من حيث هي اي لا بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين  
الاتفاق **قوله** ولا يخفى المقصود منه للتوركك على المصنف بانه كيف  
ينسب علم الفرق الى ما سبق مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم  
**قوله** فلا بد من تاويل لهذا الكلام اي المتضمن بنسبة علم الفرق  
الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين  
اغنت عن ذكره في التقسيم فكان ذكره في بني الفرق عليه وبذلك  
يعلم ان قوله وهو الخ ليس ببيان للتاويل بل لما يؤول اليه الكلام  
بعد التاويل **قوله** مبني على قول الخ افاد العلامة المحي ان هذا التخصيص  
تحكم اذ الفرق الذي ذكره المصنف حاصل بين اسم الجنس بمعنييه  
وبين علم الجنس كما لا يخفى **قوله** كما ان علم الجنس كذلك اي موضوع  
للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه

موضوع

موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك ولا من حيث هي  
كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساده اذ هو مناف لما سياتي هذا  
ان اريد بالحيثية عدم التقييد مطلقا ما اذا اريد بها عدم  
التقييد بالوحدة المتقدمة فهي موجودة فيها ويبقى التشبيه  
ظاهرا حينئذ صحيحا **قوله** يجوز ان يكون اي بذاته لا بامر خارج  
عنه كاللام **قوله** لغير معين اي لجرد الذات بقطع النظر عن  
التعيين وان كان موجودا حال الوضع وليس المراد انه  
موضوع للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون عدم التعيين  
معتبرا في مفهومه كما نبه على ذلك العصام **قوله** من تلك  
الحقيقة بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم له وفيه  
قصور كما علمت **قوله** وهو اي التعيين معنى فيه اي معنى  
ثابت في الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ  
للمعنى واسار بذلك الى دفع ما يتوهم من ظاهر قوله وضع  
لغير معين **قوله** بالالة الباء للتصوير وقوله من نحو اللام  
بيان للالة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين  
**قوله** فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس الخ رده المولى عصام  
الدين بان هذا لا بد له من دليل ولا دليل عليه اقول  
وحينئذ فالاحسن في الفرق ما اشار اليه بعض المحققين  
وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع  
للماهية الجزئية وهي الحاضرة في نفس الواضع ان وضعه  
هي فرد من افراد الماهية الكلية التي هي مدلول اسم الجنس مثلا

اي امثل لك مثلاً  
بوضعك المقام اذا  
استحسن الواضع الخ



إذا استحضر الواضع الماهية في نفسه فإن وضع اللفظ لتلك  
الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وإن وضعه  
للماهية الكلية التي تلك الماهية الحاضرة في النفس فرد  
من أفرادها كان اللفظ اسم جنس وهو فرق ظاهر حقيقة  
بالاعتماد عليه والميل إليه تأمل **قوله** وإن معنى علم الجنس  
الواو والحال وهمزة أن مكسورة **قوله** معلوم أي بين القوم  
وشهرته بينهم أغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق كحقيقة  
**قوله** الدال على مبنى الفرق أي مع ضمنية ما هو معلوم مشهور  
كما عرفت لأن مبنى الفرق أي ما ينبغي عليه ذكر معناها معاً  
لا معنى اسم الجنس فقط كما هو واضح **التنبيه السابع قوله**  
وهو المذكور صريحاً استقلال المعنى أي في الموصول وعدمه أي  
عدم استقلال المعنى في الحرف وبيان كون الفرق المذكور ههنا مفروقاً  
التزاماً من ذلك أن استقلال المعنى معناه عدم توقف المعنى  
على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه أن معنى الموصول بهم عند السامع  
يتعين بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بولطه  
انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو أن الموصول لو وضع شخصاً  
وضعا عاماً محتاجاً في إفادته المعنى من تلك الشخصات إلى القبول  
لمزاحمة المعاني وإن عدم استقلال المعنى معناه توقف المعنى  
المعنى على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه أن الحرف لا يتحصل  
معناه ولا يوجد إلا بضميمة شيء وهو المتعلق الذي معنى  
الحرف معنى فيه أي حاصل باعتبار متعلقه كما سبق غير مرة

الفرق

قوله

**قوله** عند السامع متعلق بهمراو بما بعده وهو لفظ يتعين  
قدّم عليه للإشارة إلى أن التعيين بمعنى فيه مقصور على  
السامع إذا المتكلم لا يجب أن يتعين في نفسه بالصلة بل لو  
جهل تعيينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح أن يذكر الموصول  
مقيداً بهذه الصلة إذا الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة  
كما أفاء العصام **قوله** بما هو معنى فيه ليس المراد أنه حاصل  
في الموصول وقام به وإنما كان المراد في المقابل لذلك بل المراد  
أنه حاصل باعتبار موقوفه على تعقله وذلك أن  
الصلة إنما تتم بربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العاقل  
وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الموصول فالصلة  
من حيث أنها صلة معنى غير مستقل بالمفهومية لأنها إنما  
تتعقل بتعقل الموصول لكن من حيث أنه مبهم لا من حيث  
أنه معين إذا لا توقف لها عليه من هذه العيشية كما هو ظاهر  
قال العلامة العصام فقد ظهر لادراج لفظ مبهم فأيضاً تأمل  
**التنبيه الثامن قوله** الفعل والحرف ال فيهما الاستغراق  
أي كل فعل وكل حرف **قوله** في أنها لا بد أن كان الأولى أن يقول  
في الدلالة على معنى الخ إذا لا شراك إنما هو في ذلك لا في دلالتها  
لأن ذلك ليس قدراً مشتركاً بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه  
**قوله** على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير أي باعتبار كونه آلة ومروءة  
لشاهد الغيب وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه الذي هو  
المعنى الجزئي كالأبتد الحاص وفي الفعل النسبة المخصوصة



الجزئية او مجموع معناه **قوله** ان صحة الحكم على الشيء اي و  
 كذا صحة الحكم به **قوله** موقوفة على ثبوته في نفسه وذلك  
 لان اثبات الشيء للشيء فرع ملاحظة المثبت له بالاستقلال  
 فلا يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يتبع  
 ثبوت شيء له كما افاده المولى العصام **قوله** بل امر ثابت للغير  
 اي على الوجه المتقدم وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشي لا يشاء  
 شرطه وهو الاستقلال **قوله** ومعنى ضرب هو ذلك الخ  
 الخ كان الاولى ان يقول هو النسبة او الحدث والنسبة لانه  
 المراد بالمعنى كما تقدم واما الحدث فتستقل بالمفهومية فلعل  
 مراده الحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة تامل **قوله**  
 بل لا يثبتان لشيء اصلا اشار به الى ان العلة المذكورة كما يتبع  
 عليهما ما ذكره المصنف يترتب عليهما امر آخر وهو عدم ثبوتهما  
 لشيء **قوله** اذا كانا مستعملين في معناهما اي في تمام معناهما  
 او جزيه الذي لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما  
 اذا كانا مستعملين في انفسهما بان اريد بهما الفظهما او في  
 الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانها في الاول يخبر بها وعنها  
 والفعل في الثاني يخبر به اشار السارح الى الاول بقوله  
 وانما قيدنا الخ **قوله** فان الالفاظ علة لتحذوف تقديره  
 وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ الخ **قوله** الموضوع هي لها  
 صفة جرت على غير من هي له لانها الالفاظ وقد جرت على  
 المعاني ولذا ابرز الضمير الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل

اللفظ المعاني الحقيقية والمجازية كما يدل عليه قوله انفسها  
 افاد ذلك المحشي **قوله** متساوية الاقدام الخ الاضافة لادنى  
 ملازمة وقوله في صحة متعلق متساوية اي متساوية  
 فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة على معنى  
 في وفي الداخلة على صحة بمعنى على اي متساوية في الاقدام  
 على ما ذكرنا تامل **قوله** ومنهم الخ الواقع في نسخة المحشي و  
 من قال بلسقاط منم وعليها فمن اسم شرط وضرب  
 مبتدأ خبر اسم والجملة مقول القول وجزاء الشرط قوله  
 حيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر  
 فيها قرن حيث بالفاء وهذا اولي مما ذكره المحشي  
 لاحتياجه الى كلفة في تصحيحه تامل **قوله** مثلا الاولى خذ  
 لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما **قوله**  
 لمعان متعلق بالموضوعة وقوله لانفسها وفي ضمن متعلقان  
 بوضع و مرجع اسم الاشارة في قوله ذلك الوضع المستفاد من  
 موضوعة وهذا اشارة الى الوضع الضمني الذي ذكره  
 المحقق التفتازاني وبين ذلك بان الواضع حيث قال  
 عينت ضرب مثلا للمعنى الفلاني فقد ذكر بالضرب واراد  
 نفسه وبذلك الارادة صار متعينا لنفسه قال العلامة  
 العصام وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع  
 النوعي موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه  
 حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني



فالأوجه أن الوضع الضمفي هو الوضع المتطفل وهو وضع  
 الألفاظ لأنفسها بعد وضعها العائنها ليتمكن احضارها  
 حين البحث عنها والتفتيش عن أحوالها وإنما قيل بعد  
 الوضع لأنه لو لا الوضع للعائني لم يلتفت إلى الألفاظ ولم  
 يُعتنَ بشأنها ومعنى كون الوضع ضمنيا أنه غير مقصود بالذات  
**قوله** ألزم عليهم ضمير الزم معنى ما ورد فعدها بعلى والمليزم  
 هو السيد السند قدس سره وحاصل الالتزام أن هذا  
 القابل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من الوضع  
 الضمفي إلا ذكر اللفظ وإرادة نفسه حال الحكم عليه كما في من  
 حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاه لأن ذلك لو اقتضى  
 الوضع لا يقتضي كون المهملات موضوعات لأنفسها إذا وجد  
 فيها ذلك كما في قولك جئت مهنلا والتزام ذلك فيها مكاره  
 في قواعد اللغة والتحقيق أنه إذا أريد إجراء حكم على لفظ  
 مخصوص لم يرجح إلى وضع بل يكفي بحضوره والتلفظ به  
 ويستغنى بذلك عن الدال **قوله** فحينئذ أي حينئذ وضع  
 لنفسه على ما ادعاه السيد **قوله** ولا يتأتى الكلام بهذا المقول  
 قول النجاة **قوله** كالأسماء أي قائم مقامه في تأني الكلام به وتركه  
 منه **قوله** من اعتبار هذا التأويل وهو كون المراد اسمين  
 أو ما يقوم مقامهما **قوله** على هذا التقرير أي تقرير عدم  
 الألفاظ لأنفسها **قوله** لئلا يشك ذلك المحصر أي المستفاد  
 من قوله ولا يتأتى **قوله** وتعريف الكلام أي لا يزم عرفة

بما تضمن من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلمة وحده  
 كلمة وهي لفظ وضع بمعنى مفرد **قوله** والمبتدأ أي وتعريف  
 المبتدأ وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد إليه  
**قوله** اللهم إلا أن يقال إنه خاص **قوله** إن ما ذكر من ظهور فيه  
 للغالب وهو الشارح في الاستعمال وأما إطلاق اللفظ وإرادة  
 نفسه فهو نادر لا ينظر إليه فلا يرد نقض **قوله** كذلك  
 لا يثبت له الغير **قوله** فامتنع الخبر عنها تفريع على عدم  
 اثبات الغير كما أشار إلى ذلك الشارح وفيه أنه يلزم  
 عليه تفريع الشيء على نفسه إذا كان اللفظ مخبرا عنه  
 عبارة عن كون معناه مما أثبت له الغير كما افاد ذلك  
 العصام **التنبيه التاسع قوله** الفعل مدلوله الخ  
 قال بعض أرباب الحواشي يجوز أن يراد بالفعل الفعل  
 اللغوي أعني الحدث ويمدلوله ما هو جزئي منه كالقرب  
 أو يراد بالمدلول المدلول التضميني والضمير المضاف إليه الجمع  
 للفعل بالمعنى الاصطلاحي على طريق الاستخدام  
 انتهى المراد منه وحق لا يرد الاعتراض الآتي في الشارح  
**قوله** كالحرف الخ يفيد أن الشارح يدعي أن الفعل موضوع  
 بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لما ذكره وهو مخالف  
 لما قدمناه من أن وضع المشتقات باعتبار ما دلتها  
 نوعي وأما باعتبار هيئتها فإنها موضوعة للشخص  
 وضعاعا ما فإن هذا يفيد أنها موضوعة بوضعين



وقد مر تحقيقه فارجع اليه **قوله** غير مستقيم اي على ما ذهب اليه  
 اما على ما تقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت **قوله**  
 ولما كان الخ قال هكذا المحشي وجدنا في اكثر النسخ التي وقفنا  
 عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الغاء لا تقع في جوابها اقول  
 في كلامه نظره في وجهين الاول ان قوله فالحق فيها اذا بدل لما  
 يقتضي ان الغاء يقترن بها جواب اذا ولو كان غير جملة اسمية  
 وليس كذلك الثاني ان التعليل بقوله لان الغاء الخ منوع عما نص عليه  
 الرضى وعبارته لما ظفر بمعنى اذ ويلزم بعده اطلاق لفظا او معنى  
 وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى  
 فلما كتب عليهم اذا فريقا ومع الغاء ورعا كان ما ضياع الغاء وقد  
 يكون مضارعا انتهى **فان قلت** بعد كلامه مبني على ما نص  
 عليه ابن هشام واختاره من ان الغاء لا تدخل على ما هو جوابها  
**قلت** يمكن تخرجه ما ذكر على جعل الجواب محذوفا وجعل المقرون  
 بالغاء مفعلا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما تجاهم الى البر فممنهم  
 مقتصد اذا التفسير تفرقوا فمنهم الخ كما صرح بذلك ابن هشام  
**قوله** بهذا الاعتبار علة في المعنى للحكم وقوله اذ قد اعتبر علة  
 لجهة القضية وهي قوله اذا فلما فلم يلزم اجتماع علتين على  
 معلول واحد كما افاده المحشي ثم قال في الثاني غنى عن الاول نعم  
 فلا حاجة اليه **قوله** بما يحصل له اي بمتعلق يحصل مدلول الحرف له اي  
 باعتباره فقول به يحصل صفة او صلة جوت على غير من هي له فكان  
 الواجب ابراز الضمير الا ان يقال ان هذا جار على المذهب الكوفي

٥٧  
**قوله** فلا يعقل لغيره اي لا يعقل اثباته لغيره لما تقدم من ان  
 الاثبات للغير فرع الاستقلال تأمل **التنبيه العاشر**  
**قوله** في ضمير الغائب قال العصام اي في تحقيق مفهومه هل هو  
 موضوع للجزئيات حقيقية او اضافية كما يقتضيه كثرة رجوعه  
 الى الكليات وهي بعد التجوز او موضوع للجزئيات شخصية  
 كما تراخواته من الضمائر ليستظم الكل في سلك واحد ويؤخذ  
 من كلام المحشي ان المعنى في عده كاخويه جزئيات نظرية مخالفة  
 لهما في كثير من المواضع وجعله مجازا فيها تأباه الكثرة وعلى هذا  
 تكون النسخ المنقولة عن المصنف متعددة وموادها واحد  
**قوله** وفي كنيته اي الحكم بها في الجملة وهو ما اذا كان راجعا لامر  
 كلي باعتبار تقهيم وضعه لما ذكر **قوله** قائل قال العصام حتى يظهر  
 لك ان القول بالتجوز اهدون من فوات رعاية الطرد اي طرد الباب  
 وجعل الكل جزئيات **قوله** وجه النظر الخ هذا او بما يفيد ان العطف  
 في كلام المصنف للتفسير وليس كذلك لما تقدم لك **قوله** انما عده جزئيا  
 قال المحشي اي حقيقيا ثم اورد ان عده من المعارف لا يجوز لذلك لان  
 التبيين المعتبر فيها اعم من النوعي والشخصي ولا ضرورة تدعو  
 لما ذكره اذ يجوز ان يكون المراد بقول الشئ انما عده جزئيا اي  
 اطلق عليه هذا اللفظ ولم يطلق عليه لفظ الكلي نظر لما ذكر  
 ولا شك ان عدد المضمرات من المعارف انما يناسب ذلك تأمل  
**التنبيه الحادي عشر** **قوله** لا إشارة على التفرقة ضمن الاشياء  
 معنى التنبيه فعداه بعلى والا فلا إشارة وما تصرف منها انما تعدي



بالي **قوله** بين الاسماء التي تشابه الحرف اي وبين الحرف وحذف  
 لعلمه على حد قوله تعالى سراويل تقيكم الحر اي والبرد **قوله** يعني  
 صاحب وعلو اي وضعا والمعتبر في الكلية الموضوع له وحسين  
 فهما داخلان في قسم ما مدلوله كلي كما افاده العصام **قوله**  
 الا في جزئين اي في معنيين جزئيين **قوله** اضافيين جملة العصام  
 على الحقيقيين ورده الشارح فيما سيأتي ولما ورد على العصام  
 ان الحم لا يصح استعذر عنه بقوله وكان الظاهر ان يقول وان  
 كانا يستعملان جزئين من غير حصر الا انه نبه على ان المستعمل جزئيا  
 لا يكون الاجزئيا ولا جمع الكلية والجزئية في الاستعمال ازالة لما عسى  
 ان يتوهم من ان ذو وفوق قد يكون كلياً وجزئياً اذا استعمل في  
 جزئي وفي نسخة الاجزئيين باسقاط في وعليها كقبة العصام  
 وادخل عليها كاف التشبيه حيث قال اي كجزئين وأشار الى حكمته  
 ذلك بان المطعير في الكلية والجزئية الوضع تأمل **قوله** لعروض الاضافة  
 علة للحم المذكور **قوله** فلا يكونان جزئيين في بعض النسخ الوصف  
 بحقيقيين ولا وجه له بالنظر لما ذكره **قوله** ولذا اي لتحقيق  
 استعمالهما في الجزئي الاضافي الذي هو اعم من الحقيقي لا يصح ما ذكر  
 لاقتضائه عدم استعمالهما في الجزئي الاضافي غير الحقيقي مع انه  
 ليس كذلك اذ يقال الانسان فونطق كما مثل به الشارح **التبيين**  
**الثاني عشر قوله** اي تناوب بعضها اشار به الى ان لفظ بعض  
 في كلام المصنف يجوز قرأته بالجر والى انه بدل من الالفاظ بدل بعض  
 من كل **قوله** على ان الجملة حال مؤكرة اي لما فهم من تعاور الالفاظ

لانه بمعنى تناوب بعضها مكان بعض اي وقوعه موقعه **قوله**  
 اذا المطعير الوضع اي المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرها  
 هما تقدم الحال الوضعي لا الاستعمالي تأمل قال العلامة العصام  
 وهذا التبيين كالدليل للتبيين السابق فاعني ايها الناظر عاذرك  
 من غير طلب مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له قلب او اقى السمع  
 وهو شهيد **قوله** وحل في رياض مبرينه **قوله** واقتطف من آثرها ومعانيه  
 واجتزل عراش بكار نكاته ان كنت من اكفائها **قوله** والا فخل بينها وبين  
 اهلها العارفين بطرق انبائها **قوله** واسلك في مطالعتها سبيل الانصاف  
 ولا تبادر ان توهمت جمللاً بالاتلاف **قوله** بل اصلح بعد التأمل ان لم  
 يسعف التأويل **قوله** واجمل ان اعترضت ففي هذا المقام لا يجد التفصيل  
 والحمد لله الموفق للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 والاله واصحابه تمت بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى اله وصحبه وسلم صلاة وسلاما تامين مثلاً زمين  
 دامين بدوام ملك الله الواحد القهار  
 كتبه الا البسر العبد الفقير الراجي  
 عفران المساوي احمد بن محمد  
 الهراوي عفر الله له  
 ولوالديه ولشأنه  
 ومن يلوذ به  
 وكل المسلمين  
 امين  
 تم